هيئة المحتوى المحلي
والمشتريات الحكومية
Local Content & Government
Procurement Authority

التقرير السنوي

للعام المالي 1446/1445هـ - 2024م

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمد الله دائمًا على ما أنعم به علينا في هذه البلاد، من أمن واستقرار ورخاء وتنمية، وسنسعى لحاضرنا ومستقبلنا، مستلهمين ذلك من تضحيات الآباء والأجداد، من أجل رفعة الوطن وشعبه.

خادم الحرمين الشريفين
الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود
-حفظه الله ورعاه-

المملكـة تتقـدم بخطـى ثابتـة فـي برنامـج ضخـم يهـدف إلـى التطـور والتغييـر.. وطموحنـا لا حـدود لـه.

صاحب السمو الملكي
الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود
ولي العهد رئيس مجلس الوزراء
-حفظه الله ورعاه-

01

أولًا: القسم التمهيدي

كلمة معالي رئيس مجلس الإدارة

ستة أعوام مضت منذ إنشاء هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية، والتي انطلقت برؤية ثاقبة من قبل سمو سيدي ولي العهد – حفظه الله- لتعزيز مكانة المحتوى المحلي في الاقتصاد السعودي، وخلال هذه السنوات، استطاعت الهيئة تحقيق إنجازات ملموسة، مما عزز مساهمة المحتوى المحلي في الناتج المحلي الإجمالي.

كما نجحت في تحفيز الاستثمارات، وخلق فرص عمل جديدة، ورفع معدلات التوطين في مختلف القطاعات، إلى جانب تعزيز تنافسية الصناعة الوطنية، مما يعكس دورها المحوري في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة.

وشهد عام 2024 تقدمًا استثنائيًا على جميع الأصعدة، حيث واصلت الهيئة جهودها لتنمية المحتوى المحلي، فقد ارتفعت نسبة تغطية أدوات المحتوى المحلي إلى 94.07% من حيث القيمة في المنافسات الحكومية، كما تمثلت مساهمة الإنفاق التشغيلي للشركاء الاستراتيجيين في القطاع الخاص 114 مليار ريال سعودي، بنسبة 44.33% للمحتوى المحلي، أي ما يعادل 50 مليار ريال سعودي.

وفي إطار بناء الشراكات وتعزيز التعاون، نجحت الهيئة في إبرام اتفاقيات استراتيجية مع 38 جهة حكومية، وبحث أوجه التعاون المشتركة لتنمية المحتوى المحلي مع أكثر من 50 شركة من القطاع الخاص؛ مما ساهم في تنمية المحتوى المحلي ضمن مختلف القطاعات الاقتصادية في المملكة.
وقد أسهمت هذه الشراكات في توسيع آفاق التعاون وتبادل الخبرات، مما عزز من قدرتنا على تقديم حلول مبتكرة تدعم بناء اقتصاد مستدام ومتنوع.

كما لعبت الهيئة دورًا محوريًا في ترسيخ مفهوم المحتوى المحلي، من خلال تحسين التشريعات والإجراءات التي ترفع من تنافسية المنتجات والخدمات الوطنية، إضافة إلى مواءمة منظومة المشتريات الحكومية مع مستهدفات رؤية السعودية 2030، مما أثمر عن خلق 124,000 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، وزيادة الاعتماد على الموارد المحلية، وتعزيز قدرة المملكة التنافسية على المستوى الدولي.

وقد أوجدت الهيئة نموذج عمل، يتمثل في تعزيز الشفافية من خلال إشراك أصحاب المصلحة في تحقيق المستهدفات، وتبني الطموحات، ورفع الوعي كركائز يتم الاستناد عليها؛ وذلك لإيماننا بأن هذا النموذج سيحقق الاستدامة، ويضمن بناء ثقافة المحتوى المحلي في الجهات الحكومية ونقلها من مجرد الالتزام؛ إلى تبنيها كجزء من ثقافة العمل.

وفي الختام، أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى مولاي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء - حفظهما الله - على دعمهما المستمر لتمكين المحتوى المحلي من النمو والازدهار، ورفع مساهمته في إثراء اقتصادنا الوطني.

كما أشكر كل من أسهم في تحقيق هذه الإنجازات، التي كانت نتاج ثمرة جهود جماعية وتعاون مثمر بين زملائي وزميلاتي في الهيئة، إلى جانب شركائنا من القطاعين العام والخاص.

معالي الأستاذ بندر بن إبراهيم الخريف
وزير الصناعة والثروة المعدنية
رئيس مجلس إدارة هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية

كلمة سعادة الرئيس التنفيذي

مع نهاية عام 2024م، نفخر بما حققناه من إنجازات متميزة، ونتطلع إلى مستقبل أكثر إشراقًا بفضل التوجهات الاستراتيجية المحدثة للهيئة.
إن هذا العام كان محطة مهمة في مسيرة الهيئة، حيث أتممنا 6 سنوات من العمل المتواصل والتطور المستمر، وسعينا بكل جهد نحو تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030.

تضمنت توجهاتنا الاستراتيجية المحدثة التركيز على تمكين الصناعات المحلية، وتعزيز الاستدامة، ودفع عجلة الابتكار، حيث قمنا بتطوير تشريعات وبرامج جديدة تهدف إلى زيادة نسبة المحتوى المحلي في الاقتصاد الوطني، مع الحرص على الالتزام بأعلى معايير الجودة والشفافية؛ الأمر الذي انعكس على مؤشر قيمة المحتوى المحلي في الإنفاق النهائي للقطاع غير النفطي بوصوله إلى قيمة 1,232 مليار ريال سعودي، وتحقيق 55.8% في مؤشر نسبة المحتوى المحلي في الإنفاق النهائي للقطاع غير النفطي..

ومن بين أبرز الإنجازات التي حققتها الهيئة خلال عام 2024م، كان النجاح في زيادة الاعتماد على السلع والخدمات المحلية في العديد من المشاريع الوطنية الكبرى، حيث وصلت نسبة المحتوى المحلي في إنفاق الشركات المملوكة للدولة إلى 50.8% -ولله الحمد-.

أما على جانب المبادرات الكبرى للهيئة وإطلاق فرص تنمية المحتوى المحلي، فقُدرت قيمة فرص المحتوى المحلي المحققة من خلال إدراج المنتجات الوطنية في القائمة الإلزامية وتطبيق آلية الحد الأدنى على المنافسات الحكومية وبرامج تحقيق الرؤية وعدد من المشاريع الأخرى بـ 61.7 مليار ريال سعودي، كما قُدر حجم الاستثمار المتوقع من الاتفاقيات المبرمة لتوطين الصناعة ونقل المعرفة بـ 17,284 مليار ريال سعودي منذ بداية تطبيقه.

كما قمنا بتعزيز التحول الرقمي عبر إطلاق عدد من المبادرات التي أسهمت في تحسين كفاءة عمليات المشتريات الحكومية، مما أدى إلى تحقيق مستوى أعلى من الشفافية والتنافسية في السوق السعودي.

بالإضافة لذلك، لم تغفل الهيئة عن دورها في تطوير الكفاءات الوطنية، حيث نفذت أكثر من 600 برنامج تدريبي متخصص بهدف رفع مستوى الخبرات والمهارات، استفاد منها أكثر من 17,217 مستفيد، وهو ما انعكس بشكل إيجابي على الأداء العام للهيئة.

لم تقتصر جهودنا على تعزيز الصناعات والخدمات الوطنية فقط، بل شملت أيضًا تطوير منظومة المشتريات الحكومية والارتقاء بها ومتابعتها لتكون أكثر توافقًا مع متطلبات وقتنا الحالي، كما عملنا على تحسين العمليات الداخلية للهيئة وتبني أفضل الممارسات العالمية؛ مما ساعد في تحقيق مستويات أعلى من الكفاءة والتميز المؤسسي، تكللت بحصولنا على 3 شهادات في مجالات الجودة والتميز.

وفي ختام هذه الكلمة، أود أن أعبر عن فخري واعتزازي بما أنجزته الهيئة خلال هذا العام؛ إن هذه النجاحات لم تكن لتتحقق لولا الدعم الكبير من قيادتنا الرشيدة والتفاني المستمر من جميع منسوبي الهيئة، ونحن مستمرون في رحلتنا نحو تحقيق أهدافنا، وملتزمون بتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، ومواصلة العمل بجد واجتهاد لتحقيق المزيد من الإنجازات في الأعوام القادمة.

سعادة الأستاذ عبدالرحمن بن عبدالله السماري
الرئيس التنفيذي لهيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية

التعـريفـــات

المملكة:

المملكة العربية السعودية.

الهيئة:

هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية.

المجلس:

مجلس تنسيق المحتوى المحلي.

المحتوى المحلي:

إجمالي الإنفاق في المملكة العربية السعودية من خلال مشاركة العناصر السعودية في القوى العاملة والسلع والخدمات والأصول والتقنية ونحوها.

المنتج الوطني:

كل منتج تم إنتاجه في المملكة بما في ذلك جميع المنتجات الاستخراجية والزراعية والحيوانية والصناعية، سواء كانت في صورتها الأولية أو في أي مرحلة من مراحل التجميع أو التجهيز أو التصنيع اللاحقة.

اللائحة:

لائحة تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية والشركات المدرجة في السوق المالية في الأعمال والمشتريات الصادرة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (245) بتاريخ 29/ ربيع الأول/1441هـ الموافق 26/نوفمبر/2019م.

آليات وأحكام تفضيل المحتوى المحلي:

الآليات التي حددتها لائحة تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية والشركات المدرجة في السوق المالية في الأعمال والمشتريات، والتي من خلالها يتم منح الأفضلية لتلك المنشآت والشركات في الأعمال والمشتريات الحكومية.

آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني:

منح المنتجات الوطنية أفضلية سعرية بنسبة 10%، حيث يتم تطبيق التفضيل السعري بافتراض أن المنتج الأجنبي أعلى من قيمته الواردة في وثائق المنافسة بـ10%.

القـائمة الإلزامـية للمنتجات الوطنية:

قـائـمة المـنتجات الوطـنية التي تصدرها الهيئة وتحدثها بشكل دوري.

آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي:

تخصيص وزن للمحتوى المحلي للشركات المدرجة بالسوق المالية أثناء مرحلة التقييم المالي للعروض.

آلية الحد الأدنى للمحتوى المحلي:

الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي يجب على المتعاقد تحقيقه عند نهاية العقد.

الشركات المملوكة للدولة:

الشركات المملوكة بالكامل للدولة، -أو أي من أجهزتها الحكومية- أو التي تمتلك فيها أكثر من (50%) من رأس مالها ويكون تسجيلها التجاري في المملكة.

الضوابط:

ضوابط المحتوى المحلي للشركات المملوكة بالكامل للدولة -أو أي من أجهزتها الحكومية- أو التي تمتلك فيها الدولة أكثر من (50%) من رأس مالها.

العقود عالية القيمة:

العقود التي تم تحديد قيمتها التقديرية لتساوي أو تزيد عن 25 مليون ريال سعودي، وفقًا للتعميم الصادر من الهيئة بتاريخ 25/جمادى الأولى/1444هـ الموافق 19/ ديسمبر/2022م لتعديل قيمة العقود الحكومية المعرّفة على أنها عالية القيمة.

شهادة المحتوى المحلي:

شهادة تصدرها الهيئة للمنشآت توضح نسبة المحتوى المحلي المعتمدة لها.

نسبة المحتوى المحلي المستهدفة:

نسبة تقدم ضمن العرض الفني، ويكون التزام المتعاقد فيها للسنة المالية التي تسبق نهاية العقد.

توطين الصناعة ونقل المعرفة:

اتفاقية تهدف إلى تحفيز المستثمرين من ملاك الصناعات الرائدة في العالم من نقل الصناعات والمعرفة إلى المملكة مقابل حوافز قد تصل إلى ضمان شراء، ويتم الاتفاق على هذه الحوافز وفق دراسة جدوى تراعي عوائد الاستثمار على الالتزام الحكومي وكذلك على المستثمر.

برنامج المشاركة الاقتصادية (برنامج التوازن الاقتصادي -سابقًا-):

أحد الأدوات الممكنة لتنمية المحتوى المحلي، والتي تطبق ضمن التعاقدات والمشتريات الحكومية مع القطاع الخاص، حيث يتم تطبيقها على التعاقدات والمنافسات التي تتجاوز قيمة الواردات فيها من سلع وخدمات 100 مليون ريال سعودي وفق آليات محددة.

جدول المحتويات

01

الملخص التنفيذي 16

02

التقرير التفصيلي 24

مقدمة 26

التوجه الاستراتيجي 28

موجز الأداء 36

أثر المحتوى المحلي 54

أبرز الأعمال والإنجازات 64

الفرص والعوامل المساعدة على تحقيقها 164

03

نظرة عامة على الوضع الراهن للهيئة 170

الهيكل التنظيمي 172

04

الخاتمة 188

الملخص التنفيذي

مرّ عام 2024م بعددٍ من التطورات المميزة التي سيكون لها تأثير كبير على المحتوى المحلي في المستقبل القريب والبعيد، حيث واصلت الهيئة جهودها في تعزيزه وتنميته عبر مختلف القطاعات الاقتصادية، بالتعاون مع القطاعين العام والخاص.

يتضمن الملخص التنفيذي التالي أبرز الإنجازات التي حققتها الهيئة خلال العام.

مبادرات الهيئة:

26
مبادرة وطنية واستراتيجية قائمة

%84
نسبة إنجاز المبادرات الاستراتيجية والوطنية

16
مبادرة وطنية

10
مبادرات استراتيجية

7
مبادرات مكتملة

11
مبادرة على المسار

الرضا العـام لجـميع المستفيديـن من الخـدمات المقـدمة:

%88
الرضـا العـــام.

%88
رضـا الجـــهات الحـــكومـــية.

%87
رضـا القـطاع الخـــاص.

%92
رضا الشركات المملوكـة للدولة.

%81
رضا المسـتفيدين عـن مركـز خدمـات المسـتفيدين.

%97
رضـا المسـتفيدين عـن خدمـات مركـز التميـز.

مؤشر نسبة المحتوى المحلي:

%47.43
نسـبة المحتـوى المحلـي فـي المشـتريات الحكوميـة.

%55.8
نسـبة المحتوى المحلي فـي الإنفاق النهائي للقطاع غير النفطي.

المحتوى المحلي في المنافسات الحكومية:

85,865
منافسة حكومية مطروحة.

336.3
مليار ريال سعودي قيمة المنافسات الحكومية المطروحة.

34,045
منافسة حكومية تمت ترسيتها.

151.7
مليار ريال سعودي قيمة المنافسات الحكومية التي تم ترسيتها.

1,393
منافسة حكومية عالية القيمة.

%66.5
نسبة المنافسات الحكومية عالية القيمة.

233.7
مليار ريال سعودي قيمة المنافسات الحكومية عالية القيمة.

316.4
مليار ريال سعودي قيمة المنافسات الحكومية التي تم طرحها وتتضمن آليات المحتوى المحلي.

71.96
مليار ريال سعودي قيمة مساهمة المحتوى المحلي في المشتريات الحكومية.

%94.07
نسبة تغطية أدوات المحتوى المحلي للمنافسات الحكومية من حيث القيمة.

المحتوى المحلي في القطاع الخاص:

49.4

مليار ريال سعودي إجمالي قيمة مشاريع القطاع الخاص التي تم تطبيق آليات المحتوى المحلي عليها، ما يعادل أثر المحتوى المحلي 10.6 مليار ريال سعودي.

114+

مليار ريال سعودي إجمالي الإنفاق التشغيلي للشركاء الاستراتيجيين من القطاع الخاص لعام 2023م، بنسبة 44.33% للمحتوى المحلي، بما يعادل قيمة 50 مليار ريال سعودي للمحتوى المحلي، حيث بلغت نسبة نمو معدل المحتوى المحلي 5.3%، وذلك بناءً على البيانات المدققة للعينة المصدرة لشهادتي محتوى محلي متتاليتين (2022م و2023م).

5,000+

شهادة محتوى محلي تم إصدارها للمنشآت.

المحتوى المحلي في الشركات المملوكة للدولة:

227

شركة مملوكة للدولة قامت بقياس المحتوى المحلي.

%50.8

نسبة المحتوى المحلي في إنفاق الشركات المملوكة للدولة.

المحتوى المحلي في شريحة الأفراد:

%53

نسبة الوعي بالمحتوى المحلي لشريحة الأفراد.

13

شركة حاصلة على علامة صناعة سعودية – الفئة الذهبية.

اتفاقيات توطين الصناعة ونقل المعرفة:

54

اتفاقية منذ بداية تفعيل الأسلوب وحتى نهاية عام 2024م.

23

اتفاقية لعام 2024م.

17,284

مليار ريال سعودي قيمة الاستثمارات منذ بداية تفعيل الأسلوب.

%86

نسبة الالتزام بالاتفاقيات المبرمة.

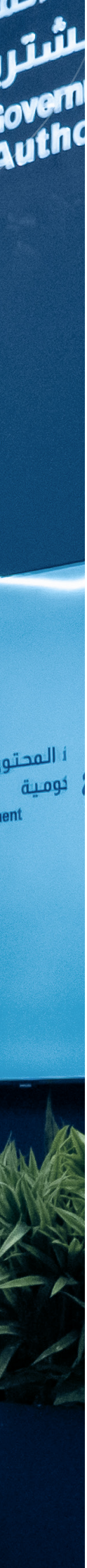

القائمة الإلزامية للمنتجات الوطنية:

407
منتج وطني جديد لعام 2024م.

13
قطاع محدث بمنتجات وطنية.

1
قطاع مستحدث ضمن القائمة الإلزامية.

6,383
مصنع مستفيد.

46,683
منافسة حكومية تضمنت بنودًا مدرجة في القائمة الإلزامية.

67.6
مليار ريال سعودي قيمة منافسات القائمة الإلزامية.

39
مليار ريال سعودي الإنفاق الحكومي المتوقع على القائمة الإلزامية.

المحتوى المحلي
Local Content &
Procurement

02

ثانـيًا: التقرير التفصـيلي

أولاً: لمحة عامة عن الهيئة:

أنشئت الهيئة بموجب الأمر الملكي الكريم رقم (أ/168) بتاريخ 20/ربيع الثاني/1440هـ الموافق 27/ديسمبر/2018م، بهدف تنمية المحتوى المحلي بكافة مكوناته على مستوى الاقتصاد الوطني، والارتقاء بالمشتريات الحكومية ومتابعتها؛ لتحقيق الأهداف التنموية والمالية بحسب الرؤى والاستراتيجيات والخطط الوطنية، ووفقًا للأنظمة واللوائح والتعليمات ذات العلاقة.

ثانيًا: الهدف من التقرير:

امتثالًا من الهيئة لمتطلبات المادة (29) من نظام مجلس الوزراء الصادر بالمرسوم الملكي رقم (أ/13) بتاريخ 03/ربيع الأول/1414هـ الموافق 20/أغسطس/1993م، والذي ينص على: "على جميع الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى أن ترفع إلى رئيس مجلس الوزراء خلال تسعين يومًا من بداية كل سنة مالية تقريرًا عما حققته من إنجازات، مقارنةً بما ورد في الخطة العامة للتنمية خلال السنة المالية المنقضية، وما واجهها من صعوبات، وما تراه من مقترحات لتحسين سير العمل فيها، وتنفيذًا للمادة (14) من تنظيم الهيئة"، فإن هذا التقرير السنوي يأتي تنفيذًا لنص هذا النظام، وقد تم إعداده وفقًا لدليل إعداد التقارير السنوية للأجهزة العامة "أداء" والمعتمد بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (233) بتاريخ 18/ربيع الثاني/1443هـ الموافق 23/ نوفمبر/2021م، مع مراعاة الالتزام بضوابط نشر التقارير السنوية للأجهزة العامة.

ثالثًا: منهجية إعداد التقرير:

تم إعداد التقرير السنوي للهيئة لتقديم نظرة شاملة عن الوضع الراهن وحصر الإنجازات واستعراض الجهود والأعمال، وتسليط الضوء على تقدمها خلال العام المالي 1445 - 1446هـ/ 2024م، ضمن تطلعات القيادة الرشيدة واستراتيجيتها الرامية إلى تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، بالإضافة إلى عكس التزام الهيئة وتحقيقها لأعلى معايير الشفافية.

كما اعتمدت الهيئة في إعداد التقرير السنوي على منهجية نوعية تضمن من خلالها دقة البيانات وصحتها، حيث تم إعداده وفقًا للمراحل التالية:

1 بناء هيكلة التقرير
بالمواءمة مع دليل المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة "أداء".

2 حصر البيانات والإنجازات
من قطاعات وإدارات الهيئة.

3 تنقيح البيانات
ومراجعة المعلومات.

4 تطوير المحتوى النصي
والأرقام للتقرير.

5 إعداد قالب التصميم
ونموذج للتقرير.

6 إدراج البيانات في التصميم
وإخراج التقرير بشكله النهائي.

رابعًا: مكونات التقرير:

يتضمن التقرير السنوي للهيئة 3 أبواب رئيسة، يتناول الباب الأول تمهيدًا عن التقرير وكلمة القيادات العليا في الهيئة، وملخصًا لأهم الأعمال والإنجازات التي حققتها الهيئة، فيما يستعرض الباب الثاني الهدف من التقرير واستراتيجية الهيئة، ومؤشرات الأداء والمبادرات الرئيسة وحالتها، وأبرز الأعمال والإنجازات التي حققتها الهيئة خلال العام المالي 1445 - 1446هـ/ 2024م، والأنشطة الاجتماعية التي قامت بها، وفي الباب الثالث والأخير يلقي التقرير نظرة عامة على الوضع الراهن للهيئة من حيث الهيكل التنظيمي، وخاتمة التقرير.

التوجه الاستراتيجي

بعد مرور 6 سنوات من الإنجازات المتواصلة والجهود الدؤوبة، عملت الهيئة على تحديث استراتيجيتها المؤسسية لتتواكب مع التحديات والمتغيرات المستقبلية، معززة بذلك مسيرتها نحو تحقيق أهداف رؤية السعودية 2030، حيث كانت هذه الفترة مليئة بالتحديات والفرص التي استثمرتها الهيئة في بناء قدراتها وتحقيق تقدم ملموس في تنمية المحتوى المحلي وتعزيز التنمية الاقتصادية.

وقد تم إعداد استراتيجية الهيئة بناءً على عدة عناصر جرى توزيعها على 4 مستويات رئيسة، يحدد المستوى الأول الرؤية والرسالة والقيم، فيما يحدد المستوى الثاني الركائز الاستراتيجية والأهداف المرتبطة بكل ركيزة، ويحدد المستوى الثالث محفظة مؤشرات الأداء الاستراتيجية، بينما يحدد المستوى الرابع محفظة المبادرات الاستراتيجية.

المستوى الأول: الرؤية والرسالة والقيم

الرؤية: تعزيز الإمكانات المحلية وتعظيم الفائدة من القوة الشرائية الوطنية لبناء اقتصاد قوي ومستدام.

الرسالة: تطوير ومتابعة تنفيذ السياسات والأدوات القائمة على المعرفة، وتعزيز الوعي، والمشاركة في تنمية المحتوى المحلي لدى كافة الفئات المستهدفة.

القيم:

الابتكار: من خلال توليد أفكار ونماذج جديدة وتطبيقها بما يخدم تحقيق الأهداف الرئيسة.

التعاون: من خلال التكامل مع مختلف الجهات وتبادل الخبرات للحصول على أفضل النتائج لتحقيق الأهداف التنموية.

التمكين: من خلال إطلاق السياسات والأدوات الممكنة للفئات المستهدفة.

تحقيق الأثر: من خلال تحقيق الأثر وتعظيم الفخر والأصالة بالمحتوى المحلي وفقًا لأدوار الهيئة.

الاستدامة: من خلال استغلال الفرص والتطوير المستمر للإمكانات والقدرات المحلية لاقتصاد مستدام.

المستوى الثاني: الركائز والأهداف الاستراتيجية

التمكين:		
تطوير السياسات والأدوات وتحسين الخدمات.	زيادة الوعي والقدرات المعرفية لدى كافة الفئات المستهدفة.	بناء وتعزيز شراكات فعالة.
التنمية:		
تفعيل سياسات وأدوات المحتوى المحلي لدى القطاع العام.	تفعيل سياسات وأدوات المحتوى المحلي لدى القطاع الخاص.	تفعيل سياسات وأدوات المحتوى المحلي لدى الأفراد.
الالتزام:		
زيادة الامتثال والالتزام في تطبيق متطلبات المحتوى المحلي في القطاع العام.	زيادة الامتثال في تطبيق متطلبات المحتوى المحلي في القطاع الخاص.	ضمان التنفيذ الأمثل للاتفاقيات المبرمة.
ذكاء الأعمال:		
تطوير وإدارة قواعد البيانات وفقًا لأفضل الممارسات.	تحليل البيانات وإعداد الدراسات الداعمة لاتخاذ القرار.	
التميز:		
توفير بيئة عمل جاذبة.	تحقيق التميز المؤسسي.	تمكين التحول الرقمي والابتكار.

المستوى الثالث: محفظة مؤشرات الأداء الاستراتيجية

- مؤشرات مسقطة بأوامر سامية واستراتيجيات وطنية.
- مؤشرات استراتيجية.
- مؤشرات تشغيلية.

المستوى الرابع: محفظة المبادرات الوطنية والاستراتيجية

تتضمن خطة الهيئة الاستراتيجية 51 مبادرة مرتبطة بركائزها الـ 5 المحدثة، وفئاتها المستهدفة بما يشمل القطاع العام والقطاع الخاص والأفراد، وكذلك المبادرات بنوعيها الوطني والاستراتيجي.

لمحة عن الخطة الاستراتيجية للهيئة وعناصرها السنوية

تهدف الهيئة إلى تنمية المحتوى المحلي بجميع مكوناته على مستوى الاقتصاد الوطني، من خلال مساهمتها في عدد من البرامج والخطط الوطنية ذات العلاقة، إلى جانب عملها على عدد من المبادرات الوطنية والاستراتيجية والتي تسعى من خلالها لتحقيق مساهمة مرتفعة للمحتوى المحلي في الاقتصاد الوطني والتي تصل إلى 62% في عام 2025م.

كما تستمر الهيئة في متابعة تطبيق متطلبات المحتوى المحلي في المشتريات الحكومية؛ لتوجيه الإنفاق الحكومي للقدرات المحلية بنسبة 50% من إجمالي المشتريات الحكومية كمساهمة للمحتوى المحلي في عام 2025م.

بالإضافة إلى سعي الهيئة نحو تعظيم دور مختلف الشرائح الاقتصادية لتنمية المحتوى المحلي، ورفع الوعي نحو المنتجات الوطنية.

ارتباط الهيئة برؤية السعودية 2030

عملت الهيئة منذ إنشائها على تكريس جهودها ومبادراتها لإيجاد حلول مبتكرة في تنمية المحتوى المحلي وتطويره؛ ليكون ذا أثر مباشر على الاقتصاد الوطني، حيث تساهم الهيئة في تحقيق رؤية السعودية 2030 من خلال محوري اقتصاد مزدهر ووطن طموح، ومن خلال ارتباط أهدافها بشكل مباشر وغير مباشر في تحقيق العديد من أهداف الرؤية الطموحة، بالإضافة إلى ارتباط أعمالها ببرامج تحقيق الرؤية من خلال حساب المحتوى المحلي لبرامج تحقيق الرؤية، ومتابعة مؤشر الأداء المتعلق بالمحتوى المحلي، وتقييم أثر المحتوى المحلي.

تتمثل مساهمة الهيئة بشكل مباشر في تحقيق الأهداف التالية من المستوى الثالث:

3.3.3
توطين الصناعات الواعدة.

3.3.7
رفع نسبة المحتوى المحلي في القطاعات غير النفطية.

5.1.1
تعزيز فاعلية التخطيط المالي وكفاءة الإنفاق الحكومي.

3.3.1
تعظيم القيمة المتحققة من قطاع التعدين والاستفادة منها.

ويُعد الهدف 3.3.7 أحد الأهداف المسكنة في برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، والذي يتكون من 4 قطاعات رئيسية، هي الصناعة، والتعدين، والطاقة، والخدمات اللوجستية، بالإضافة لمحاور التركيز الممكنة للقطاعات الـ4 الرئيسة في البرنامج، وهي الثورة الصناعية الرابعة والمحتوى المحلي.

ويتضمن هدف رفع نسبة المحتوى المحلي في القطاعات غير النفطية 3 ركائز، هي:

زيادة المحتوى المحلي في المشتريات الحكومية.

زيادة المحتوى المحلي في إنفاق القطاع الخاص.

زيادة المحتوى المحلي على مستوى استهلاك الأفراد.

وينبثق من الركائز **15** مبادرة حيث تعتبر الهيئة الجهة التنفيذية لمعظمها نظرًا لامتلاكها **12** مبادرة

تسعى من خلالها إلى دراسة القدرات المحلية في كل قطاع، وتحديد مواطن التحدي والفرص، وتطوير السياسات والوثائق النظامية وما في حكمها، وتوفير البنية التحتية والأدوات اللازمة لجمع وتحليل البيانات والمعلومات لتمكين بناء التحليلات الاقتصادية، وذلك لتوجيه جهود تطوير وتنمية المحتوى المحلي.

الأهداف على مستوى الاستراتيجيات الوطنية

كما ترتبط الهيئة بأهداف على مستوى الاستراتيجيات الوطنية، مستنبطة من أبرز التحديات التي يتعين على المملكة العربية السعودية مواجهتها على المدى الطويل، والتي تقتضي التعاون الوثيق مع العديد من الجهات (إن وجدت)، حيث تعمل الهيئة على تنفيذ عدد من المبادرات للمساهمة في تحقيق المستهدفات للخطط والبرامج الوطنية ذات العلاقة، ومنها برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية.

بالإضافة لذلك، تعمل الهيئة مع وزارة الصناعة والثروة المعدنية من خلال تقديم الدعم اللازم فيما يتعلق بالمبادرات المسندة للهيئة ضمن الاستراتيجية الوطنية للصناعة والمؤشرات الوطنية المرتبطة بها.

وتساهم الهيئة كجهة داعمة في العديد من الخطط والاستراتيجيات الوطنية، مثل الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية، والاستراتيجية الوطنية للاستثمار.

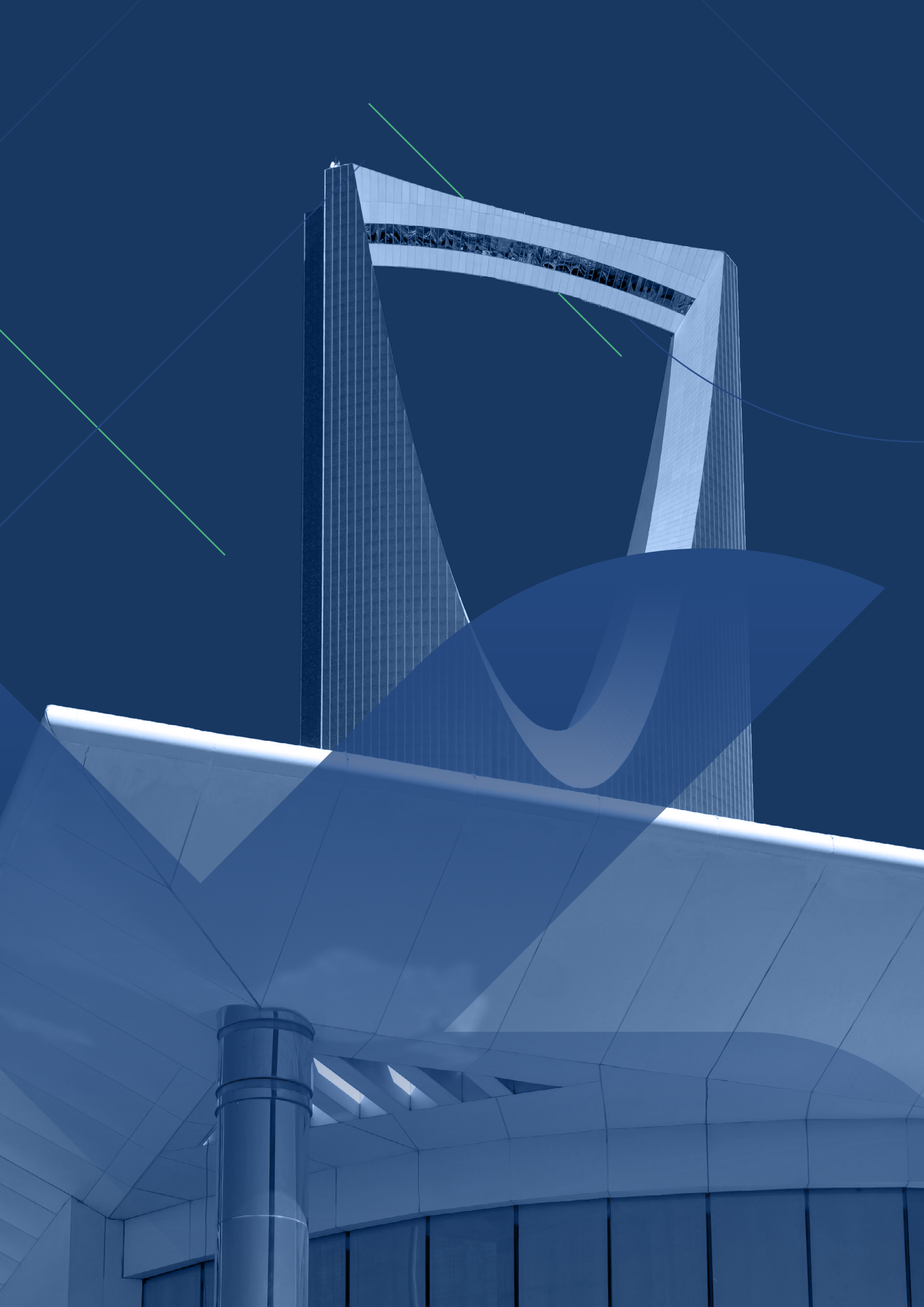

موجز الأداء

تسعى الهيئة من منطلق استراتيجيتها المؤسسية المحدثة إلى تحقيق أهدافها على المستويين الاستراتيجي والوطني، حيث حققت في عام 2024م أداءً نوعيًا على مستوى مؤشرات الأداء والمبادرات الوطنية والاستراتيجية، بما يخدم مسيرتها نحو تنمية المحتوى المحلي والارتقاء بالمشتريات الحكومية.

ملخص موجز الأداء

حالة مؤشرات الأداء السنوية:

21
مؤشر أداء

4
مؤشرات مسقطة بأوامر سامية

8
مؤشرات وطنية

9
مؤشرات استراتيجية

7
مؤشرات تجاوزت المستهدف كليًا

1
مؤشر حقق المستهدف كليًا

حالة المبادرات الوطنية والاستراتيجية المعتمدة:

51

إجمالي المبادرات الوطنية والاستراتيجية

26

مبادرة وطنية واستراتيجية قائمة

16

مبـــادرة وطـــنية

10

مبـادرات استراتيجـية

7

مبـــادرات مكـــتمـلة

11

مبادرة على المسار

مؤشرات الأداء الرئيسة

التقويم السنوي لمؤشرات الأداء الرئيسة للهيئة للعام المالي: 1445 - 1446هـ/ 2024م، وحالة كل مؤشر:

اسم مؤشر الأداء	المستهدف العام	حالة المؤشر	القيمة الفعلية	القيمة المستهدفة	برنامج تحقيق الرؤية المرتبط (إن وجد)
المؤشرات المسندة بأوامر سامية					
تسليم الحساب الختامي لهيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية	2023م	●	87 يومًا	90 يومًا	
جودة البيانات الوظيفية لهيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية	النصف الثاني من عام 2024م	●	%100	%100	
تقييم فرص كفاءة الإنفاق لهيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية	النصف الثاني من عام 2024م	●	3	3	
نسبة الالتزام بمعايير التحول الرقمي	2024م	-	%76.6	لم يتم تحديد المستهدف من قبل هيئة الحكومة الرقمية	

الهدف الأول: رفع نسبة المحتوى المحلي في القطاعات غير النفطية
تحديد نوع الهدف: رؤية السعودية 2030

قيمة المحتوى المحلي في الإنفاق النهائي للقطاع غير النفطي (مليار ريال سعودي) [1]	2023م	●	1,232 مليار ريال سعودي	1,110 مليار ريال سعودي	تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية
نسبة المحتوى المحلي في الإنفاق النهائي للقطاع غير النفطي [2]	2023م	●	%55.8	%59	

الهدف الثاني: تعزيز الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات المحلية
تحديد نوع الهدف: رؤية السعودية 2030

نسبة المحتوى المحلي في إنفاق برامج تحقيق الرؤية	2023م	●	%43	%41	

منهجية قياس أداء المؤشرات للمركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة (أداء)

● محقق كليًا (99% فأكثر). ● محقق جزئيًا (85% - 99%). ● لم يُحقق (دون 85%).

[1] يتم احتساب القيمة الفعلية للمؤشر في الربع الثالث من العام الذي يليه
[2] يتم احتساب القيمة الفعلية للمؤشر في الربع الثالث من العام الذي يليه

هيئة المحتوى المحلي
والمشتريات الحكومية
Local Content & Government
Procurement Authority

اسم مؤشر الأداء	المستهدف العام	حالة المؤشر	القيمة الفعلية	القيمة المستهدفة	برنامج تحقيق الرؤية المرتبط (إن وجد)
الهدف الثالث: تطوير السياسات والأدوات وتحسين الخدمات **تحديد نوع الهدف:** استراتيجية الجهاز الأساسية					
معدل الرضا عن الخدمات المقدمة من الهيئة	2024م	●	%88	%80	-
الهدف الرابع: زيادة الوعي والقدرات المعرفية لدى كافة الفئات المستهدفة **تحديد نوع الهدف:** استراتيجية الجهاز الأساسية					
نسبة الوعي بالمحتوى المحلي	2024م	●	%68	%60	
الهدف الخامس: تفعيل سياسات وأدوات المحتوى المحلي في القطاع العام **تحديد نوع الهدف:** استراتيجية الجهاز الأساسية					
نسبة المحتوى المحلي في المشتريات الحكومية	2024م	●	%47.43	%46	
الهدف السادس: تفعيل سياسات وأدوات المحتوى المحلي لدى القطاع الخاص **تحديد نوع الهدف:** استراتيجية الجهاز الأساسية					
نسبة المحتوى المحلي في إنفاق الشركات المملوكة للدولة	2023م	●	%50.7	%50	
الهدف السابع: زيادة الامتثال والالتزام في تطبيق متطلبات المحتوى المحلي في القطاع العام **تحديد نوع الهدف:** استراتيجية الجهاز الأساسية					
نسبة الالتزام بمستهدفات المحتوى المحلي في المشتريات الحكومية	2024م	●	%100	%82	

منهجية قياس أداء المؤشرات للمركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة (أداء)

● محقق كليًا (99% فأكثر). ● محقق جزئيًا (85% - 99%). ● لم يُحقق (دون 85%).

اسم مؤشر الأداء	المستهدف العام	حالة المؤشر	القيمة الفعلية	القيمة المستهدفة	برنامج تحقيق الرؤية المرتبط (إن وجد)
الهدف الثامن: ضمان التنفيذ الأمثل للاتفاقيات المبرمة **تحديد نوع الهدف:** استراتيجية الجهاز الأساسية					
نسبة الالتزام بالاتفاقيات المبرمة	2024م	●	%86	%77	-
الهدف التاسع: تطوير وإدارة قواعد البيانات وفقًا لأفضل الممارسات **نوع الهدف:** استراتيجية الجهاز الأساسية					
نسبة الالتزام بمعايير مكتب إدارة البيانات الوطنية	2024م	●	%47	%44	
الهدف العاشر: تحقيق التميز المؤسسي **تحديد نوع الهدف:** استراتيجية الجهاز الأساسية					
درجة المؤشر الوطني للتميز المؤسسي	2024م	-	440[3]	435	
الهدف الحادي عشر: تمكين التحول الرقمي والابتكار **تحديد نوع الهدف:** استراتيجية الجهاز الأساسية					
نسبة الالتزام بمعايير التحول الرقمي	2024م	●	%76.6	%80	

[3] سيتم تحديث الرقم حسب نتيجة تقييم جائزة الملك عبدالعزيز، والتي ستصدر في نهاية الربع الأول لعام 2025م

منهجية قياس أداء المؤشرات للمركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة (أداء)

● تجاوز المستهدف (>100%) ● تحقيق المستهدف (90%-100%) ● تحقيق المستهدف بشكل جزئي (80%-89%) ● لم يتم تحقيق المستهدف (<80%)

حالة مبادرات الهيئة الوطنية والاستراتيجية المعتمدة

للعام المالي: 1445 - 1446هـ/ 2024م، وفق الإجراءات الرسمية:

المبادرة	حالة المبادرة	نسبة الاكتمال الفعلية	نسبة الاكتمال المخططة	برنامج تحقيق الرؤية
المبادرات الوطنية				
الهدف الأول: رفع نسبة المحتوى المحلي في القطاعات غير النفطية **تحديد نوع الهدف:** رؤية السعودية 2030				
تحديد مستهدفات المحتوى المحلي في المشتريات الحكومية	●	%100	%100	برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية
تطوير وإطلاق علامة المحتوى المحلي على المنتجات والخدمات	●	%100	%100	برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية
تطوير وإطلاق جائزة المحتوى المحلي	●	%100	%100	برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية
وضع نظام تصنيف موحد وإعداد استراتيجية للتنفيذ	●	%100	%100	برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية
بناء بنك معرفي لرصد معلومات العرض والطلب	●	%100	%100	برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية
الهدف الثاني: تعظيم القيمة المتحققة من قطاع التعدين والاستفادة منها **تحديد نوع الهدف:** رؤية السعودية 2030				
وضع متطلبات المحتوى المحلي في المشتريات الحكومية لقطاع التعدين	●	%100	%100	برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية

● مكتملة ● على المسار (5%>) ● متأخر عن المسار (15%-5%)

● متأخر جدًا عن المسار (15%>) ● لم تبدأ

المبادرة	حالة المبادرة	نسبة الاكتمال الفعلية	نسبة الاكتمال المخططة	برنامج تحقيق الرؤية
الهدف الثالث: اقتصاد صناعي وطني مرن قادر على التكيف مع المتغيرات **تحديد نوع الهدف:** استراتيجية وطنية				
اتفاقيات الشراء	●	%0	%21	الاستراتيجية الوطنية للصناعة
المبادرات الاستراتيجية*				
الهدف الأول: تطوير السياسات والأدوات وتحسين الخدمات **تحديد نوع الهدف:** استراتيجية الجهاز الأساسية				
تطوير السياسات والأدوات لتعزيز المحتوى المحلي	●	%33	%38	
الهدف الثاني: زيادة الوعي والقدرات المعرفية لدى كافة الفئات المستهدفة **تحديد نوع الهدف:** استراتيجية الجهاز الأساسية				
تطوير وتفعيل استراتيجية الوعي حول المحتوى المحلي	●	%30	%30	
تنفيذ وتفعيل استراتيجية منتدى المحتوى المحلي	●	%40	%40	
تنفيذ وتفعيل استراتيجية مركز التميز	●	%18	%72	
الهدف الثالث: بناء وتعزيز شراكات فعالة **تحديد نوع الهدف:** استراتيجية الجهاز الأساسية				
تحديد التوجه الاستراتيجي لمجلس تنسيق المحتوى المحلي	●	%90	%90	

● مكتملة ● على المسار (5%>) ● متأخر عن المسار (15%-5%)

● متأخر جدًا عن المسار (15%<) ● لم تبدأ

* يتم تصنيف المبادرة أنها استراتيجية، في حال كانت منبثقة من استراتيجية الهيئة المؤسسية المعتمدة ويتم تصنيفها وطنية، في حال كانت مسندة للهيئة من قبل استراتيجيات وطنية، على سبيل المثال لا الحصر: الاستراتيجية الوطنية للصناعة.

المبادرة	حالة المبادرة	نسبة الاكتمال الفعلية	نسبة الاكتمال المخططة	برنامج تحقيق الرؤية
الهدف الرابع: تحليل البيانات وإعداد الدراسات الداعمة لاتخاذ القرار **تحديد نوع الهدف:** استراتيجية الجهاز الأساسية				
تنفيذ وتفعيل استراتيجية البيانات	●	%9	%24	
تطوير وتفعيل أجندة البحوث والدراسات المتعلقة بالمحتوى المحلي	●	%35	%80	
الهدف الخامس: تحقيق التميز المؤسسي **تحديد نوع الهدف:** استراتيجية الجهاز الأساسية				
دراسة وتبني أفضل ممارسات التميز المؤسسي	●	%15	%17	
الهدف السادس: تمكين التحول الرقمي والابتكار **تحديد نوع الهدف:** استراتيجية الجهاز الأساسية				
تنفيذ وتفعيل استراتيجية التحول الرقمي	●	%50	%50	

● مكتملة ● على المسار (5%>) ● متأخر عن المسار (15%-5%)

● متأخر جدًا عن المسار (15%>) ● لم تبدأ

مدى رضا المستفيدين عن الخدمات المقدمة من الهيئة

أولت الهيئة اهتمامًا كبيرًا بالتواصل مع المستفيدين باعتباره أحد أولوياتها الاستراتيجية في تقديم خدماتها بجودة عالية، حيث تبنَّت منهجية واضحة متمثلة في ركيزتين من ركائزها الاستراتيجية، وهي الالتزام والتمكين، من خلال التواصل المباشر أو مراكز الخدمة أو المنصات الإلكترونية المتطورة؛ بما يعزز الالتزام بآليات المحتوى المحلي ويحقق مساعي الهيئة الاستراتيجية.

وتستهدف الهيئة من خلال هذه المنهجية توعية المستفيدين بأهمية المحتوى المحلي وتعزيز فهمهم لآلياته ومتطلباته، مما يساهم في تسهيل إجراءاتهم وضمان امتثالهم للأنظمة واللوائح المعتمدة. كما تسعى الهيئة إلى تمكين المستفيدين من تحقيق أقصى استفادة من خدماتها، بما يتماشى مع أهدافها الرامية إلى تنمية المحتوى المحلي.

كما تلتزم الهيئة بتحسين تجربة المستفيدين بشكل مستمر، من خلال الاستماع إلى ملاحظاتهم وتطوير خدماتها بما يتناسب مع احتياجاتهم المتغيرة، حيث تهدف هذه الجهود إلى خلق بيئة متكاملة تدعم التواصل الفعال وتحقق الشفافية في تقديم الخدمات، مما يعزز من ثقة المستفيدين ويؤكد على التزام الهيئة بتحقيق رضاهم الكامل وتلبية توقعاتهم.

صوت المستفيد:

من خلال استبيان رضا جميع المستفيدين من الخدمات المقدمة من الهيئة، تحديدًا من الجهات الحكومية والقطاع الخاص، والذي قامت به أحد الجهات المتخصصة لضمان الموضوعية ودقة الأرقام.

%88
الرضا العام

%88
رضا الجهات الحكومية

%87
رضا القطاع الخاص

%92
رضا الشركات المملوكة للدولة

مركز خدمات المستفيدين:

مركـز يمكِّـن المسـتفيدين مـن تقديـم الشـكاوى والاستفسـارات والاقتراحـات عبـر قنـوات مختلفـة.

المركز في أرقام:

%81
رضا المستفيدين عن المركز

%93
نسـبة إغلاق التذاكـر فـي الوقـت المحـدد

%92
رضـا المسـتفيدين عـن الخدمـات الإلكترونيـة فـي موقـع الهيئـة

%99
مسـتوى الخـدمة المقـدمة مـن المركـز

19,719
تذكرة استقبلها المركز

17,376
إفادة مباشرة

50
شكوى ضد جهة خارجية من القطاعين العام والخاص

228
شكوى ضد الهيئة

933
شكوى تقنية

661
استفسار

462
طلب

9
اقتراحات

20,735
عملية تمت من خلال المركز

25,366
اتصال

12,599
مكالمة مستلمة

12,784
مكالمة صادرة

8,972
بريد إلكتروني

00:02
متوسط سرعة الرد

مركز التميز:

مركز يقدم خدماته المباشرة للجهات المختصة، وذلك عن طريق:

تقديم ورش تدريبية تفاعلية متاحة للمهتمين دوريًا، وتتألف من وحدات متعددة تهدف إلى تقديم نظرة عامة شاملة عن تشريعات وأدوات المحتوى المحلي للقطاع الحكومي والقطاع الخاص والشركات المملوكة للدولة.

جلسات استشارية يتم تقديمها إلى جهة محددة أو عدة جهات يتم التركيز خلالها على حالات تخصصية، ومصممة خصيصًا لتلبية احتياجات وأهداف خاصة للجهة الطالبة للجلسة.

المركز في أرقام:

%94

رضا المستفيدين عن خدمات المركز

البرامج التدريبية:

644

برنامج

4,040

مستفيد من القطاع العام

1,985

مستفيد من القطاع الخاص

3,833

مستفيد من الشركات المملوكة للدولة

الجلسات الاستشارية:

219
جلسة استشارية

1,830
مستفيد

الورش التدريبية:

134
ورشة للقطاع الحكومي

47
ورشة للقطاع الخاص

53
ورشة للشركات المملوكة للدولة

140
ورشة عامة

منصة الخدمات الإلكترونية:

منصة يمكن من خلالها الوصول إلى خدمات الهيئة، والتي تشمل 10 خدمات رئيسية يمكن للمستفيدين التقديم عليها والاستفادة منها عبر الموقع الإلكتروني للهيئة.

المنصة في أرقام:

253,921
زيارة للموقع الإلكتروني

56,017
زيارة لبوابة الخدمات الإلكترونية

6,317
مستفيد من الخدمات الإلكترونية

أثر المحتوى المحلي[4]

يساهم المحتوى المحلي في تعظيم الفائدة من القوة الشرائية الوطنية لبناء اقتصاد قوي ومستدام، وذلك من خلال المحافظة على أكبر قدر ممكن من المال المُنفق على المشتريات داخل المملكة العربية السعودية من قِبل الفئات المستهدفة، سواء جهات حكومية أو خاصة أو حتى أفراد المجتمع.

وارتبط أثر المحتوى المحلي بتعزيز مفهومه وتنمية عناصره، والذي عُرف بأنه "إجمالي الإنفاق في المملكة من خلال مشاركة العناصر السعودية في القوى العاملة والسلع والخدمات والأصول الإنتاجية والتقنية ونحوها"، تشمل هذه العناصر:

الأصول: مصادر ومكونات السلع لتطوير سلاسل الإنتاج.

القوى العاملة: الأيادي العاملة على تصنيع المنتجات أو تقديم الخدمات.

السلع والخدمات: المكونات المحلية التي يتم استخدامها في إنتاج السلع أو الخدمات.

التقنية ونحوها: تتمثل في الأبحاث والتطوير وتدريب القوى العاملة السعودية.

منهجية قياس أثر المحتوى المحلي:

اعتمدت الهيئة على آليات وأدوات المحتوى المحلي لتوضيح أثره على مستوى مختلف المتغيرات الاقتصادية، والناتج من جهودها وأعمالها ذات الصلة بتنمية المحتوى المحلي وفقًا للأدوات المعتمدة، بالإضافة إلى الاستنتاجات والتوصيات.

[4] يتم احتساب الأثر لعام 2024م في العام الذي يليه، الأرقام المضمنة في جزئية الأثر تمثل عام 2023م

آلية قياس الأثر:

تـم قيـاس أثـر آليـات وأدوات وأعمـال المحتـوى المحلـي بصـورة شـمولية (360 درجـة) لتغطـي جميـع العناصـر ذات العلاقـة، وذلـك بالنظـر فـي تأثيرهـا علـى:

- التزام الجهات الحكومية
- التكلفة على الحكومة
- مساهمة المحتوى المحلي
- توليد الوظائف
- عدد المصانع
- السعة الإنتاجية للمصانع
- الناتج المحلي
- زيادة القدرة التنافسية للصناعات الوطنية
- الأمن الوطني
- التنافسية في المنتجات الوطنية
- الاستثمارات
- التوطين

أثر المحتوى المحلي في المنافسات الحكومية

عملت الهيئة على تنمية عناصر المحتوى المحلي من خلال تطبيق وتمكين ومتابعة لائحة تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والشركات المدرجة في السوق المالية، وبناء على ذلك تم قياس أثر هذه الجهود، والتي حققت مكاسب في المحتوى المحلي من خلال المنافسات الحكومية:

415
مليار ريال سعودي قيمة تغطية آليات المحتوى المحلي في إجمالي المنافسات الحكومية لعام 2023م.

%91.6
نسبة تغطية آليات المحتوى المحلي في إجمالي المنافسات الحكومية لعام 2023م

218
مليار ريال سعودي قيمة تغطية آليات المحتوى المحلي في إجمالي المنافسات الحكومية لعام 2022م

%87.4
نسبة تغطية آليات المحتوى المحلي في إجمالي المنافسات الحكومية لعام 2022م

آلية الحد الأدنى للمحتوى المحلي:

الأثر لعام 2023م

12.7
مليار ريال سعودي مساهمة إضافية في المحتوى المحلي.

17.8
مليار ريال سعودي إجمالي الأثر على الناتج المحلي.

124,000
وظيفة مستحدثة.

5.8
مليار ريال سعودي إجمالي الاستثمارات (أصول).

3.3
مليار ريال سعودي زيادة تنافسية السلع النهائية.

0.3
مليار ريال سعودي إجمالي التكلفة على الحكومة.

آلية وزن المحتوى المحلي:

الأثر لعام 2023م

1
مليار ريال سعودي مساهمة إضافية في المحتوى المحلي.

1.2
مليار ريال سعودي إجمالي الأثر على الناتج المحلي.

9,000
وظيفة مستحدثة.

0.7
مليار ريال سعودي إجمالي الاستثمارات (أصول).

0.3
مليار ريال سعودي زيادة تنافسية السلع النهائية.

0.06
مليار ريال سعودي إجمالي التكلفة على الحكومة.

القائمة الإلزامية:

الأثر لعام 2023م

15
قطاع

814
منتج

5,600
مصنع مستفيد

توطين الصناعة ونقل المعرفة:

الأثر لعام 2023م

23.4
مليار ريال سعودي إجمالي الأثر على الناتج المحلي.

4.8
ألف وظيفة مستحدثة.

13.2
مليار ريال سعودي زيادة تنافسية السلع.

المشاركة الاقتصادية:

الأثر لعام 2023م

862.09
مليون ريال سعودي قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر.

4,400
وظيفة مستحدثة.

1.1
مليار ريال سعودي إجمالي الأثر على الناتج المحلي.

تعريفنا
للمحتوى
المحلي
هو إجمالي الإنفاق في المملكة
العربية السعودية من خلال
مشاركة العناصر السعودية
في القوى العاملة والسلع
والخدمات والأصول الإنتاجية
والتقنية ونحوها
رؤيتنا
رسالتنا

أثر المحتوى المحلي في القطاع الخاص ومشاريع التخصيص

عملت الهيئة بالتعاون مع مختلف الفئات لتعظيم الفائدة من المحتوى المحلي، وزيادة مساهمة العناصر الوطنية بما يتماشى مع طبيعة عمل المشاريع؛ وذلك لتعظيم الفائدة من المحتوى المحلي وزيادة مساهمة العناصر الوطنية فيها.

مشاريع التخصيص:

الأثر لعام 2023م

5.1
مليار ريال سعودي إجمالي الأثر على الناتج المحلي.

36,000
وظيفة مستحدثة (تشمل وظائف المشاريع الرأسمالية والتشغيلية).

1
مليار ريال سعودي إجمالي الاستثمارات(أصول).

1.7
مليار ريال سعودي زيادة تنافسية السلع النهائية.

مشاريع الطاقة:

الأثر لعام 2023م

59

مليـــار ريال ســعودي قـــيمة المشـــاريع.

7.2

مليـار ريال ســعـــودي مساهـــمة إضـافية فـي المحـتوى المحـلي.

1.5

مليار ريال سعـــودي إجـــمالي الأثـر علـى الناتـج المحلـي.

18,000

وظيفة مستحدثة.

4

مليار ريال ســـعودي إجـمالي الاســتثمارات (أصـول).

1

مليار ريال سـعودي زيادة تنافسـية السـلع النهائية.

مشاريع المياه:

الأثر لعام 2023م

20.04
مليار ريال سعودي قيمة المشاريع.

2
مليار ريال سعودي مساهمة إضافية في المحتوى المحلي.

404
مليون ريال سعودي إجمالي الأثر على الناتج المحلي.

4,800
وظيفة مستحدثة.

1
مليار ريال سعودي إجمالي الاستثمارات (أصول).

270
مليون ريال سعودي زيادة تنافسية السلع النهائية.

أبرز الأعمال والإنجازات

كان عام 2024م عامًا حافلاً بالأعمال والإنجازات التي عززت من مكانة الهيئة كواحدة من أعمدة تحقيق أهداف رؤية السعودية 2030، حيث تميزت هذه الفترة بتحقيق تقدم ملموس في مختلف المشاريع والمبادرات التي أطلقتها الهيئة، والذي يثبت قدرتها على مواجهة التحديات وتحويلها إلى فرص حقيقية للتطوير والتحسين.

إن العمل المستمر والدؤوب الذي تم بذله في عام 2024م لم يكن مجرد استجابة للمتطلبات الحالية، بل كان أيضًا خطوة استراتيجية نحو بناء مستقبل أكثر ازدهارًا واستدامة الاقتصاد الوطني.

محتويات القسم:

الأعمال والإنجازات التشغيلية والرأسمالية.

النشاطات الاجتماعية والمؤتمرات والجوائز العالمية والمحلية.

الأعمال المرتبطة ببرامج الرؤية.

أعمال وإنجازات الهيئة التشغيلية والرأسمالية

حققت الهيئة في عام 2024م إنجازات بارزة على المستوى التشغيلي والرأسمالي، حيث تم ربط هذه الإنجازات بالركائز الاستراتيجية المحدثة لتعزيز كفاءة العمل والتميز في مختلف المجالات.

وقد نفذت الهيئة مجموعة متنوعة من المشاريع التي لم تقتصر فقط على تحقيق الأهداف المحددة، بل أسست أيضًا لمرحلة جديدة من النمو المستدام والابتكار، حيث جاءت هذه الإنجازات نتيجة للعمل الدؤوب والمستمر لتعزيز دور الهيئة كمحرك رئيسي للتنمية الاقتصادية في المملكة.

الركيزة الأولى: التمكين

عملت الهيئة على تطوير التشريعات والخدمات المقدمة ضمن أعمال ركيزة التمكين، مما ساهم بشكل مباشر في تعزيز القدرات الوطنية وتمكين الجهات الحكومية والقطاع الخاص من تحقيق أهداف المحتوى المحلي.
كما ركزت الهيئة على تعزيز الوعي بأهمية المحتوى المحلي عبر إطلاق حملات توعوية وبرامج تدريبية متخصصة، بالإضافة إلى بناء شراكات فعالة مع مختلف القطاعات، حيث أسفرت هذه الجهود عن تحقيق تقدم ملموس في زيادة الاعتماد على القدرات المحلية وتحسين جودة الخدمات المقدمة، مما يعكس التزام الهيئة الراسخ بتحقيق التنمية المستدامة وفقًا لرؤية السعودية 2030.

محتويات إنجازات ركيزة التمكين:

- الشركات المملوكة للدولة
- الأفراد
- مجلس تنسيق المحتوى المحلي
- شهادة المحتوى المحلي
- التشريعات
- رفع الوعي بالمحتوى المحلي في جميع الشرائح الاقتصادية
- جائزة المحتوى المحلي
- منتدى المحتوى المحلي

الشركات المملوكة للدولة

في إطار التزام الهيئة بتعزيز دور الشركات المملوكة بالكامل للدولة -أو أي من أجهزتها الحكومية- أو التي تمتلك فيها الدولة أكثر من (50%) من رأس مالها في الاقتصاد الوطني، عملت على تطوير استراتيجيات وبرامج تستهدف زيادة مساهمة هذه الشركات في تحقيق أهداف رؤية السعودية 2030، حيث حققت الهيئة بالتعاون معها إنجازات بارزة، وواصلت جهودها في متابعة ضوابط المحتوى المحلي لها.

227

شركة مملوكة للدولة قامت بقياس المحتوى المحلي.

%50.8

نسبة المحتوى المحلي في إنفاق الشركات المملوكة للدولة.

تطوير واعتماد مصفوفة تقييم الشركات المملوكة للدولة المحدثة

تم العمل على تطوير مصفوفة تقييم الشركات المملوكة للدولة، من خلال استحداث معايير تُعنى بقياس الإسهامات والجهود الإضافية للشركات في تبني أدوات وآليات المحتوى المحلي في أعمالها ومشترياتها، بالإضافة لمعايير معنية بفاعلية الشركات بالتجاوب والتعاون مع الهيئة.

الأفراد

ركزت الهيئة على تمكين الأفراد باعتبارهم شريحة أساسية لتعزيز الاقتصاد الوطني، حيث عملت على تعزيز قدراتهم في مختلف القطاعات الاقتصادية، مما أسهم في توسيع دائرة المشاركة الفردية في تحقيق أهداف المحتوى المحلي.
هذه الجهود لم تقتصر على تحسين المهارات والكفاءات فحسب، بل شجعت أيضًا على الابتكار والمساهمة الفاعلة في بناء قاعدة صناعية وطنية قوية، وبفضل هذا التوجه الاستراتيجي، تتجه الهيئة نحو وضع الأفراد في صميم جهود التنمية الاقتصادية، مما يعزز من قدرتهم على دعم الرؤية الشاملة للمملكة وتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030.

أبرز الإنجازات:

تطوير استراتيجية الوعي بمفهوم المحتوى المحلي

والتي اتبعت منهجية متكاملة لمرحلة الفهم والتحليل، استندت على مراجعة وتحليل الوثائق السابقة، وعقد المقابلات مع أصحاب العلاقة الرئيسيين، وإجراء المسح الإعلامي والاطلاع على التجارب المختلفة؛ بهدف تحديد أبرز الفرص والتحديات والمبادئ والاعتبارات الرئيسية لتطوير الاستراتيجية، وسعيًا نحو تعظيم مستوى وعي أصحاب المصلحة والفئات المستهدفة عن طريق مبادرات توعوية، وتعريفية، وتفاعلية، وغيرها بشكل فردي وخاص لكل فئة على حدة، وذلك لأهمية دورهم في تنمية المحتوى المحلي.

ويمكن اعتبار الدور المبدئي للأفراد في رفع الوعي بالمحتوى المحلي: تعزيز ثقافة تنمية المحتوى المحلي، من خلال استهلاك السلع والخدمات الوطنية مرتفعة المحتوى المحلي، والتفاعل المجتمعي والإعلامي.

مجلس تنسيق المحتوى المحلي

استمرت الهيئة بتعزيز أعمال المجلس، الذي أسسته برئاستها وعضوية مجموعة من الجهات الحكومية والخاصة القائدة في قطاعاتها، حيث يضم وزارة الطاقة، ووزارة الصناعة والثروة المعدنية، واتحاد الغرف السعودية، وشركة الزيت العربية السعودية (أرامكو السعودية)، والشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)، وشركة التعدين العربية السعودية (معادن)، والشركة السعودية للكهرباء، ومجموعة الخطوط السعودية، ومجموعة "stc". يركز المجلس على تنسيق الجهود بين الجهات الأعضاء لتعظيم المحتوى المحلي في الاقتصاد الوطني، من خلال إطلاق مبادرات وبرامج متخصصة، وتوفير الممكنات، وبناء شراكات فعالة بين القطاعين العام والخاص.

شهد عام 2024م تطورًا ملحوظًا في زيادة المحتوى المحلي لدى الشركات الأعضاء وتطوير فرص جديدة في مختلف القطاعات، مما أسهم في تعزيز فاعلية التواصل مع مختلف الشرائح الاقتصادية، وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة للمملكة.

أبرز الإنجازات:

تحديث استراتيجية المجلس

بعد مرور 5 سنوات من إنشاء المجلس، والتي تم خلالها تحقيق العديد من الإنجازات والمستهدفات، ومواكبة لما تم إطلاقه من الاستراتيجيات الوطنية والأنظمة واللوائح المعنية بتنمية المحتوى المحلي، حرص أعضاء المجلس على تحديث الاستراتيجية وتطوير أعمال المجلس بما يضمن تعظيم الفائدة من أعمال ومبادرات المجلس الهادفة إلى تنمية المحتوى المحلي على المستوى الاقتصادي، وبما يسهم في رفع مستوى المواءمة وتبادل الخبرات بين كبرى الشركات الوطنية والجهات الحكومية ذات العلاقة من مختلف القطاعات.

مبادرات المجلس:

زيادة المحتوى المحلي في مشتريات الشركات الأعضاء

بلغ إجمالي الإنفاق على السلع والخدمات لعام 2023م للشركات أعضاء المجلس 330.5 مليار ريال سعودي بنسبة 50.60% للمحتوى المحلي، أي ما يعادل قيمة 167.2 مليار ريال سعودي للمحتوى المحلي.

مؤشرات المشتريات من السلع المحلية

قامت الشركات بحساب مؤشر المشتريات من السلع المحلية، حيث بلغ إجمالي المشتريات من السلع للشركات الأعضاء لعام 2023م، 75.6 مليار ريال سعودي بنسبة 63.20% للسلع المحلية من إجمالي المشتريات من السلع.

ارتفاع عدد المشاريع عالية القيمة المضمن فيها المحتوى المحلي

قامت الشركات أعضاء المجلس بتضمين متطلبات المحتوى المحلي في المشاريع عالية القيمة لعام 2023م، حيث بلغ عدد المشاريع عالية القيمة لدى الشركات الأعضاء 211 مشروع، بإجمالي إنفاق بلغ 208.6 مليار ريال سعودي بنسبة 56% للمحتوى المحلي، أي ما يعادل قيمة 116.9 مليار ريال سعودي.

عرض فرص توطين بقيمة تتجاوز 400 مليار ريال سعودي

حيث عقد المجلس 8 ورش عمل بالتعاون مع الشركات أعضاء المجلس، وتم استعراض أكثر من 315 فرصة استثمارية بقيمة تتجاوز 400 مليار ريال سعودي، في مقر اتحاد الغرف التجارية السعودية بمدينة الرياض.

سابك sabic

الشركة السعودية للكهرباء
Saudi Electricity Company
نعمل بإتقان من أجلكم

أرامكو aramco

معادن MA'ADEN

stc group

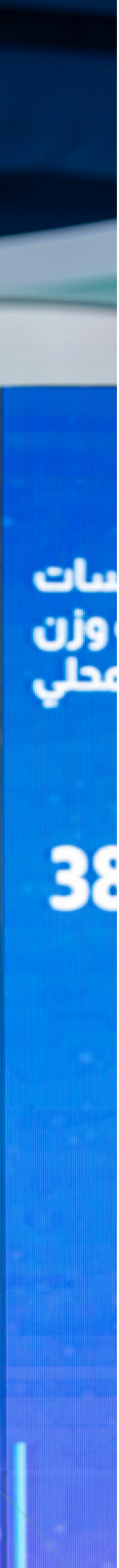

مساهمة الشركات الأعضاء في تطوير الكوادر الوطنية في قطاع المشتريات

من خلال مبادرة تطوير القدرات في قطاع المشتريات، والهادفة إلى تطوير وتنمية الكوادر الوطنية في قطاع المشتريات وسلاسل الإمداد وتضمين آليات المحتوى المحلي فيها لدى موردي أعضاء المجلس، حيث تم تدريب ما يزيد عن 300 متدرب لدى أكثر من 65 مورد ومصنع يعملون مع الشركات الأعضاء.

المساهمة في تذليل التحديات التي تواجه جهود التوطين لدى الشركات المملوكة للدولة

ضمن مبادرة قيادة جهود توطين السلع والخدمات ذات الأولوية، والتي تقوم على قيادة جهود التوطين في الشركات الكبرى المملوكة للدولة بالاستعانة بمجلس تنسيق المحتوى المحلي الحالي، عبر الاستمرار في عقد اجتماعات مجلس تنسيق المحتوى المحلي كوسيلة لدفع عجلة جهود التوطين، حيث تهدف المبادرة إلى تذليل التحديات التي تواجه جهود التوطين للشركات المملوكة للدولة، وتوحيد الجهود لدفع عجلة التوطين على مستوى الشركات والجهات/ اللجان الحكومية. وتم صياغة خارطة طريق تتضمن الممكنات التي من شأنها معالجة التحديات والمعوقات التي تواجه الشركات المملوكة للدولة لتوطين السلع والخدمات المستهدفة.

أبـــرز الـــ
وقـصص
القطـــاع
نتائج
الـــنجاح
الحكومي

شهادة المحتوى المحلي

حققت الهيئة تقدمًا ملموسًا في خدمة إصدار شهادة المحتوى المحلي، حيث أطلقت خدمات إلكترونية متكاملة تتيح لمنشآت القطاع الخاص إصدار هذه الشهادة بسهولة وفعالية، يتم ذلك من خلال عملية مدروسة تبدأ بتعبئة نماذج القياس بناءً على البيانات المالية للمنشآت، يليها مراجعة دقيقة من قبل مكاتب المراجعة المعتمدة من الهيئة، وصولًا إلى المراجعة النهائية والاعتماد.

تشكّل شهادة المحتوى المحلي أداة حيوية في تنمية المحتوى المحلي، من خلال تمكين المنشآت من تقييم مستوى المحتوى المحلي لديها ووضع خطط استراتيجية لتنميته، تسهم هذه الشهادات أيضًا في دعم الهيئة في رصد فرص النمو وتحليل الأثر الاقتصادي المحقق.

خلال هذا العام، ركزت الهيئة على تعزيز الوعي بين الفئات المستهدفة، وتحفيزهم على الاستفادة من هذه الشهادة، مما أدى إلى زيادة الفعالية في قياس وتحقيق مستهدفات المحتوى المحلي على مستوى الاقتصاد الوطني.

أبرز الإنجازات:

إصدار أكثر من

5,000

شهادة محتوى محلي لمنشآت القطاع الخاص خلال عام 2024م.

تعويض

93

منشأة صناعية صغيرة ومتوسطة

للتكاليف المرتبطة بقياس المحتوى المحلي، مقارنة بـ 36 منشأة في عام 2023م، وذلك ضمن مبادرة تحفيز المصانع الصغيرة والمتوسطة لإصدار شهادات المحتوى المحلي، ويظهر التغير في عدد المصانع التي تم تعويضها نتيجة إلى زيادة عدد الجهات المتقدمة للاستفادة من المبادرة.

عقد

6

ورش تعزيزية لمكاتب المراجعة المعتمدة لدى الهيئة

بحضور أكثر من 250 فرد من منسوبي مكاتب المراجعة المعتمدة لكل ورشة، حيث تهدف إلى استعراض أهم مستجدات قياس المحتوى المحلي وآلية معالجة الحالات ذات الطابع الخاص، بالإضافة إلى الإجابة على الاستفسارات المرتبطة بعملية المراجعة والقياس.

إقامة البرنامج التأهيلي للأفراد من مكاتب المراجعة المعتمدة من الهيئة

والبالغ عددها 90 مكتبًا، وذلك لإتاحة الفرصة لتأهيل عدد أكبر من الأفراد وتمكين مكاتب المراجعة المؤهلة والمعتمدة وفق القواعد الصادرة عن الهيئة، حيث بلغ عدد المتقدمين للبرنامج 163 فردًا.

كما بلغ إجمالي عدد الأفراد المؤهلين لدى الهيئة الذين تم إكسابهم المعرفة والمهارات اللازمة لتمكينهم من مراجعة نسبة المحتوى المحلي، أكثر من 250 فردًا.

التشريعات

حققت الهيئة تقدمًا ملموسًا في مجال تطوير واستحداث وتحديث الوثائق التشريعية، وفق مهامها التنظيمية الهادفة إلى تنمية المحتوى المحلي وتحقيق مستهدفاتها، حيث عملت على تحليل الأدوات النظامية القائمة ورصد التحديات المصاحبة للتطبيق وفرص التطوير، والتنسيق مع أصحاب المصلحة من جهات حكومية وقطاع خاص وأفراد لاقتراح مشروعات الأنظمة واللوائح -وما في حكمها- المتعلقة بالمحتوى المحلي، وفقًا للأحكام النظامية ذات العلاقة.

هذه الجهود لم تقتصر على تعزيز المحتوى المحلي فقط، بل ساهمت أيضًا في استدامة أعمال الهيئة وتوفير إطار تنظيمي متكامل يدعم الابتكار والنمو في مختلف القطاعات الاقتصادية.

أبرز الإنجازات:

مشروع تعديل تنظيم الهيئة

والمتوقع صدوره خلال الفترة المقبلة، حيث يهدف إلى تمكين الهيئة من مباشرة اختصاصاتها النظامية والتنظيمية، وتحديد الأدوار والمسؤوليات المناطة بها في تنمية المحتوى المحلي والارتقاء بالمشتريات الحكومية، ومواءمة تنظيم الهيئة مع الاختصاصات المسندة إليها بموجب الأدوات النظامية ذات الصلة، كما يساهم المشروع في زيادة تنمية المحتوى المحلي بجميع مكوناته على مستوى الاقتصاد الوطني.

مشروع تعديل لائحة تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية والشركات المدرجة في السوق المالية في الأعمال والمشتريات

تم استكمال التنسيق بشأن المشروع مع وزارة المالية، وهيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية، والهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت"، وهيئة السوق المالية، حيث تساهم التعديلات في زيادة فاعلية تنمية المحتوى المحلي في الأعمال والمشتريات الحكومية، وكذلك معالجة التحديات بناء على الممارسة الحالية للائحة، ومواءمة المشروع مع مشروع تعديل نظام المنافسات والمشتريات الحكومية.

مراجعة كتاب تعليمات تنفيذ الميزانية العامة للدولة والتعليمات المالية والمحاسبية للعام المالي

حيث تم تضمين 7 تعليمات لتفضيل المحتوى المحلي في كتاب تعليمات تنفيذ الميزانية العامة للدولة والتعليمات المالية والمحاسبية للعام المالي 2024م.

مشروع القواعد المنظمة للتعاقد على توطين الصناعة ونقل المعرفة

تم إعداد المشروع من خلال دراسة الوضع الراهن والنظر في أفضل الممارسات الدولية التي نظمت أسلوب توطين الصناعة ونقل المعرفة، وكذلك طرق تحفيز المستثمرين من ملاك الصناعات الرائدة في العالم من نقل الصناعات والمعرفة إلى المملكة، ودراسة التحديات التي واجهت الهيئة أو المستثمرين عند استخدام هذا الأسلوب، وذلك على ضوء مشروع تعديل المادة (35) من نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، التي أحالت الأحكام المتعلقة باستخدام هذا الأسلوب إلى قواعد مستقلة تصدرها وزارة المالية بالاشتراك مع الهيئة؛ حيث سيساهم هذ الأسلوب في إتاحة الفرص للصناعات والأنشطة المستهدفة في مختلف السياسات والاستراتيجيات والخطط والبرامج الوطنية ذات الصلة، وتعظيم الفائدة التنموية من القوة الشرائية الحكومية، كذلك تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030.

مشروع تحديث قواعد وتعليمات تأهيل مكاتب المراجعة لتدقيق نسب المحتوى المحلي

إنفاذًا لما ورد في الفقرة (7) من المادة الرابعة والفقرة (9) من المادة السادسة من تنظيم الهيئة الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (551) وتاريخ 1442/9/15هـ، نُشر مشروع القواعد والتعليمات على منصة استطلاع لأخذ مرئيات العموم والجهات الحكومية بناء على ما تضمنه قرار مجلس الوزراء رقم 476 وتاريخ 1441/07/15هـ الموافق 2020/03/10م، والذي نص في البند (خامسًا) على الآتي: "تعديل البند (ثالثًا) من قرار مجلس الوزراء رقم (713) وتاريخ 30/ذو القعدة/1438هـ الموافق 23/أغسطس/2017م، ليُصبح بالنص الآتي: "على كل جهة حكومية عند إعداد مقترح ذي صلة بالشؤون الاقتصادية والتنموية لمشروعات قواعد أو لوائح أو قرارات وما في حكمها ذات طابع تنظيمي -مما هو داخل في اختصاصها ولا يتطلب الرفع عنه- أن تنشره على المنصة الإلكترونية الموحدة لاستطلاع آراء العموم والجهات الحكومية على شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت)، بما يمكن الجهات والأفراد المعنيين بأحكامه من إبداء مرئياتهم وملحوظاتهم حياله، ومن ثم تنشر ملخصًا بأهم ما تضمنته هذه المرئيات والملحوظات على المنصة. وللجهة تقدير نشر المقترحات ذات الصلة بالشؤون الأخرى وملخصًا للمرئيات والملحوظات التي أبديت في شأنها"، وعلى ذلك تمت الاستفادة من مرئيات وملحوظات العموم والجهات الحكومية الواردة من منصة الاستطلاع على مشروع تحديث القواعد، حيث تهدف القواعد إلى وضع إطار لتنظيم تأهيل مكاتب المراجعة لتدقيق نسب المحتوى المحلي.

مراجعة 376 من مشروعات الأنظمة واللوائح وما في حكمها، المنشورة على منصة استطلاع.

رفع الوعي بالمحتوى المحلي في جميع الشرائح الاقتصادية

كثَّفت الهيئة جهودها لرفع مستوى الوعي بمفهوم المحتوى المحلي على نطاق واسع يشمل جميع الشرائح الاقتصادية، بما في ذلك الأفراد، والقطاع الخاص، والجهات الحكومية.

ومن خلال تنظيم اللقاءات واستثمار المواسم الوطنية المقامة في المملكة، بالإضافة إلى إطلاق حملات توعوية متعددة الأشكال عبر منصات التواصل الاجتماعي؛ تمكَّنت الهيئة من تعزيز الفهم العام لأهمية المحتوى المحلي ودوره في تمكين الاقتصاد الوطني، حيث ساهمت هذه المبادرات في تعزيز الالتزام بتطبيق متطلبات المحتوى المحلي، وزيادة مشاركة مختلف القطاعات.

أبرز الإنجازات:

إطلاق حملة لترويج تقرير المحتوى المحلي للنصف الثاني من عام 2023م

1.2+	700,000+	17,000+
مليون ظهور	وصول	تفاعل

رفع القدرات المعرفية بمتطلبات آليات المحتوى المحلي للمتعاقدين للعقود عالية القيمة من الجهات الحكومية

26	1,000+	55
ورشة تدريبية	مستفيد	جهة حكومية مدعوة

إقامة ورش تدريبية لرفع القدرات المعرفية لنموذج الحد الأدنى للمحتوى المحلي على مستوى العقد

13	100+
ورشة تدريبية	مستفيد

دعوة ما يتجاوز 4,000 مصنع صغير ومتوسط للتعريف بمبادرة تحفيز المصانع الصغيرة والمتوسطة المحلية

5	100+
ورش تدريبية	مستفيد من المصانع

عقد ورش تدريبية حضورية بالشراكة مع مركز المهارات المالية التابع لوزارة المالية

6
ورش تدريبية

100+
جهة حكومية

120+
مستفيد

إقامة فعاليتين ميدانية من خلال جناح توعوي في مقرات الجهات الحكومية لتوعية منسوبيهم بمفهوم المحتوى المحلي وأثره بالتعاون مع:

- شركة الصناعات العسكرية
- وزارة الخارجية

إطلاق حملة ترويجية لفيديو اليوم الوطني السعودي 94 بعنوان "الفخر المحلي"

5.1+
مليون مشاهدة

103,000
تفاعل

21
مليون ظهور

4
منشورات

إطلاق حملة توعوية بالاستراتيجية المحدثة للهيئة

3,200
تفاعل

71,000
ظهور

18
منشور

إطلاق حملة توعوية لمبادرة تحفيز المصانع الصغيرة والمتوسطة لإصدار شهادات المحتوى المحلي

76,600
تفاعل

17
مليون ظهور

31
منشور

24,118
رسالة مرسلة

10,324
مكالمة

جائزة المحتوى المحلي

أكدت الهيئة التزامها بتعزيز دور المحتوى المحلي في الاقتصاد الوطني من خلال مبادرة جائزة المحتوى المحلي، التي تُعد إحدى المبادرات الاستراتيجية المنطلقة من رؤية السعودية 2030.

وتأتي الجائزة كأداة رئيسية لتحفيز القطاعين الحكومي والخاص، والشركات المملوكة للدولة، والأفراد على تبني وتنمية متطلبات المحتوى المحلي في المشتريات الحكومية، وتسليط الضوء على أهمية المحتوى المحلي في تحقيق النمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل، وزيادة الناتج المحلي، وتشجيع الصناعة والابتكار.

النسخة الأحدث:

في إطار هذه المبادرة، أطلقت الهيئة النسخة الثالثة من جائزة المحتوى المحلي تحت شعار "نحتفي بإسهامك"، امتدادًا لشعار النسخة السابقة، حيث شملت 22 جائزة و 5 شهادات تكريمية، كما تم التوسع في نطاق الفئات المستهدفة، وتحديثها لإعطاء الفرصة لجميع المساهمين في تنمية المحتوى المحلي بالمملكة، من خلال استحداث مجموعة المشاريع الكبرى في محور القطاع الخاص والتي تُعنى بالمشاريع الكبرى للشركات المملوكة للدولة، بالإضافة إلى استحداث محور تحت مسمى القطاع غير الربحي، لما يشكله من أهمية وأثر عال في تنمية المحتوى المحلي.

تطمح الهيئة إلى أن تكون جائزة المحتوى المحلي منصة تحفيزية تقدّر الجهود المتميزة في تنمية المحتوى المحلي، وتوفر فرصة لتبادل الخبرات والمعارف بين المشاركين، مع إبراز قصص النجاح التي تلهم الجميع لبذل المزيد من الجهد نحو تحقيق ازدهار المملكة.

أبرز الإنجازات:

إقامة حفل التكريم بجائزة المحتوى المحلي بنسختها الثانية

بعد رحلة دامت لأكثر من 150 يومًا، اختتمت النسخة الثانية من جائزة المحتوى المحلي رحلتها في حفل التكريم، من خلال الإعلان عن الفائزين والاحتفاء بهم وبجهودهم المثمرة.
انقسمت مرحلة التكريم إلى 3 مراحل: قبل الحفل، أثناء الحفل، بعد الحفل؛ وذلك لزيادة الاهتمام من الفئات المستهدفة للمشاركة في الجائزة، وزيادة الترويج وتطوير المخرجات الإعلامية، حيث حقق الحفل أرقامًا مميزة:

23
فائزًا تم تكريمهم في مختلف المسارات.

600+
حضور فعلي.

50,000+
حضور افتراضي.

10+
إعلاميين حضروا للتغطية.

9+
قنوات للتغطية والاقتباسات.

110
خبر صحفي.

980,000+
ظهور في الصحف.

14
مليون ظهور لحساب الجائزة بيوم حفل التكريم.

الإعلان عن بدء مرحلة التقديم على جائزة المحتوى المحلي بنسختها الثالثة

وذلك بعد تحديث المحاور والمسارات وجاهزيتها، والتي استندت على عدد من المدخلات لتطوير محاور التنافس، مثل الدروس المستفادة ونتائج استبيان تجربة المشاركين، ومراجعة التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية ومحاكاة الفائزين بالنسخة الثانية، بالإضافة إلى المقارنة المعيارية للجوائز المشابهة لمحور الأفراد وورش العمل، حيث تضمنت محاور التنافس ومساراتها بنسختها الأحدث على:

محور الجهات الحكومية

مسار جائزة التميز في المحتوى المحلي للجهات الأعلى إنفاقاً، والجهات ذات الإنفاق المتوسط والمنخفض

محور القطاع الخاص

مسار جائزة التميز في المحتوى المحلي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة

مسار جائزة التطور في المحتوى المحلي

محور الشركات المملوكة للدولة

مسار جائزة التميز في تفضيل المحتوى المحلي

محور القطاع غير الربحي

مسار جائزة التميز في المحتوى المحلي

محور الأفراد

مسار الإسهام والتوعية في المحتوى المحلي

أبرز أرقام جائزة المحتوى المحلي بنسختها الثالثة:

التسجيل:

566 إجمالي المسجلين	149 الجهات الحكومية	166 القطاع الخاص
64 الشركات المملوكة للدولة	48 القطاع غير الربحي	139 الأفراد

التقديم:

312 إجمالي المتقدمين	93 الجهات الحكومية	136 القطاع الخاص
29 الشركات المملوكة للدولة	10 القطاع غير الربحي	44 الأفراد

ورش العمل التعريفية:	الرسائل النصية:	رسائل البريد الإلكتروني:
15 ورشة عمل	3,500+ رسالة	6,000+ رسالة

منتدى المحتوى المحلي

واصلت الهيئة جهودها في إطار رفع الوعي وتبادل الخبرات، حيث أطلقت النسخة الثانية من منتدى المحتوى المحلي تحت شعار "شراكات لتنمية مستدامة"، أحد المبادرات الاستراتيجية للهيئة، وذلك امتدادًا لنجاح النسخة الأولى.

وأتى المنتدى في نسخته الثانية برعاية معالي وزير الصناعة والثروة المعدنية ورئيس مجلس إدارة الهيئة الأستاذ بندر بن إبراهيم الخريف، ساعيًا لخلق منصة لتمكين القدرات المحلية، من خلال تفعيل الشراكات الاستراتيجية والفرص الاستثمارية، وإبراز قصص النجاح لتحفيز القطاعين الحكومي والخاص، والشركات المملوكة للدولة.

كما امتدت آفاقه الواسعة لتبادل المعرفة والخبرات والتوعية بممكنات وآليات وأدوات المحتوى المحلي، ضمن العديد من ورش العمل التي زخر بها المنتدى طيلة أيام انعقاده، بالإضافة إلى لقاء الشركات المملوكة للدولة الذي أقيم على هامش المنتدى بحضور معالي رئيس مجلس الإدارة، بهدف تعزيز جسور التواصل، والاطلاع على آخر مستجدات الشركات.

محاور المنتدى:

- التعريف بمفهوم المحتوى المحلي.
- أهمية المحتوى المحلي وأثره على الاقتصاد الوطني.
- التوعية بالخدمات والمنتجات الوطنية.
- دور القطاع الخاص في تنمية المحتوى المحلي وتطبيق متطلباته.
- استعراض مبادرات وفرص تنمية المحتوى المحلي.

الفئات المستهدفة:

- الجهات الحكومية.
- الشركات المملوكة للدولة.
- الشركات الكبرى
- الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- المستثمرون الدوليون.
- القطاع غير الربحي.
- أفراد المجتمع المحلي.

أبرز إسهامات وأرقام المنتدى:

+6,000
زائر

+45
جهة مشاركة في المعرض المصاحب

9
جلسات حوارية بمشاركة أصحاب المعالي الوزراء و السعادة

23
اتفاقية لتوطين الصناعة ونقل المعرفة

13
اتفاقية مشاركة اقتصادية

6
اتفاقيات شراكة استراتيجية مع القطاعين العام والخاص

8
برامج لتنمية المحتوى المحلي

46
ورشة عمل

340
بحضور مشارك

إطلاق علامة صناعة سعودية "الفئة الذهبية"

أبرز أرقام الحملة التسويقية للمنتدى:

الشعار:
#محلك_ومحلي

الظهور:
49.1 مليون

النقرات:
11,500

المشاهدات:
7.4 مليون

التفاعل:
560,000

الركيزة الثانية: التنمية

نجحت الهيئة في تحقيق تقدم كبير ضمن ركيزة التنمية، مستهدفة تعظيم الفائدة التنموية عبر تفعيل الأدوات الموجهة لكافة الفئات المستهدفة.
ومن خلال تطبيق هذه الأدوات بشكل فعال، تمكَّنت الهيئة من تعزيز النمو الاقتصادي وتنمية القدرات المحلية، مما أسهم في توسيع قاعدة المحتوى المحلي ورفع مستوى التنافسية في مختلف القطاعات.
كانت هذه الجهود جزءًا من رؤية شاملة تهدف إلى تمكين الصناعات الوطنية، وزيادة مساهمتها في الاقتصاد الوطني، مما يعزز من استدامة التنمية ويحقق أهداف رؤية السعودية 2030.

محتويات إنجازات ركيزة التنمية:

- توطين الصناعة ونقل المعرفة
- برنامج شراكات المحتوى المحلي مع القطاع الخاص
- برنامج المشاركة الاقتصادية
- الشراكات والاتفاقيات

توطين الصناعة ونقل المعرفة

عززت الهيئة جهودها في مجال توطين الصناعة ونقل المعرفة، عبر توقيع مجموعة من الاتفاقيات الاستراتيجية التي تسهم في تعزيز القدرات الوطنية وتحقيق التنمية المستدامة، وذلك بموجب المادة 35 من نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، والتي تمنح الهيئة صلاحية التعاقد على توطين الصناعة ونقل المعرفة بعد الحصول على موافقة وزارة المالية ووفقًا لضوابط ومعايير محددة.

تمكَّنت الهيئة من تنفيذ هذه الاتفاقيات بكفاءة عالية، حيث استفادت من الممكنات المتاحة في تنظيمها ولائحة تفضيل المحتوى المحلي، بما في ذلك تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والشركات المدرجة في السوق المالية، مما أدى إلى تحقيق إنجازات ملموسة في توطين الصناعات الرئيسة ونقل التقنيات والمعرفة الحديثة إلى المملكة. هذه الجهود لم تقتصر فقط على تعزيز الاقتصاد الوطني، بل ساهمت أيضًا في تطوير البنية التحتية للصناعات المحلية ورفع مستوى التنافسية في السوق العالمي.

أبرز الإنجازات:

تحديد ودراسة فئات المشتريات الحكومية

ضمن أعمال تفعيل إدارة الفئات في القطاع، حيث تم تحديد ودراسة 5 فئات من فئات المشتريات الحكومية ذات الأولوية من حيث حجم الإنفاق وتحليل المحتوى المحلي ونسبة التأثير على الأهداف المرجوة من المشتريات الحكومية على الجوانب الاقتصادية، والتي نتج عنها 27 مبادرة استراتيجية.

شراء واستلام أكثر من 9.7 مليون وحدة، بقيمة تجاوزت 12.8 مليون ريال سعودي

وذلك ضمن جهود تحسين التزام الجهات الحكومية بالشراء من اتفاقيات توطين الصناعة ونقل المعرفة المبرمة، حيث شملت متابعة طلبات الشراء من الجهات الحكومية الصحية، بالإضافة إلى متابعة الشركات والتأكد من تسليم المنتجات الموطنة.

اعتماد خطة توطين لخدمات قطاع النقل والخدمات اللوجستية

ضمن الأعمال المشتركة مع وزارة النقل والخدمات اللوجستية، حيث تم اعتماد الخطة من قبل اللجنة العليا للتوطين وميزان المدفوعات.

وصل عدد الاتفاقيات التي تم إبرامها في عام 2024م لـ 23 اتفاقية لتوطين الصناعة ونقل المعرفة

في 6 قطاعات مختلفة، وهي النقل والخدمات اللوجستية، والاتصالات وتقنية المعلومات، والرعاية الصحية والمواد الصيدلانية، والصناعة، والطاقة، والبناء والتشييد، ليصل إجمالي عدد الاتفاقيات إلى 54 اتفاقية.

اكتمال تنفيذ أعمال 19 اتفاقية منذ بداية اتفاقيات توطين الصناعة ونقل المعرفة حتى نهاية عام 2024م

في 3 قطاعات مختلفة، وهي قطاع الرعاية الصحية والمواد الصيدلانية، وقطاع الطاقة، وقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، مع إدراجها ضمن القائمة الإلزامية للمنتجات الوطنية بعد استكمالها لجميع متطلبات توطين الصناعة ونقل المعرفة. وعملت الهيئة على تفعيل الشراء من الاتفاقيات المبرمة من خلال العمل مع الجهات المستفيدة لشراء المنتجات المدرجة في القائمة الإلزامية، عبر اتفاقيات الأسلوب، حيث بلغ إجمالي كمية الشراء على هذه المنتجات 23.8 مليون وحدة، بقيمة تجاوزت 298 مليون ريال سعودي.

طرح 4 منافسات توطين وصناعة ونقل معرفة عبر منصة اعتماد

بالتعاون مع الهيئة السعودية للمياه والأمن العام، بحافز الالتزام بالشراء بقيمة التزام تجاوز 280 مليون ريال سعودي.

الاتفاقيات المبرمة خلال عام 2024م:

في قطاع النقل والخدمات اللوجستية

توطين صناعة المركبات (SUV) فئة D

حجم الاستثمار:	الأثر على الناتج المحلي الإجمالي:	إجمالي عدد الوظائف المتوقع:
510 مليون ريال سعودي	5,300 مليون ريال سعودي	360 وظيفة

توطين صناعة المركبات (Pick-up) فئة D

حجم الاستثمار:	الأثر على الناتج المحلي الإجمالي:	إجمالي عدد الوظائف المتوقع:
450 مليون ريال سعودي	3,440 مليون ريال سعودي	240 وظيفة

في قطاع البناء والتشييد

توطين صناعة كراسي الملاعب

حجم الاستثمار:	الأثر على الناتج المحلي الإجمالي:	إجمالي عدد الوظائف المتوقع:
38 مليون ريال سعودي	520.5 مليون ريال سعودي	20 وظيفة

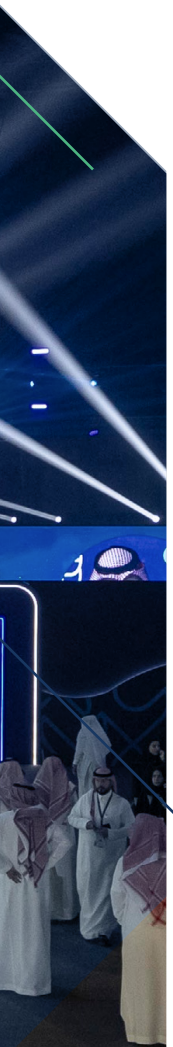

توطين صناعة كاشفات الحرارة

حجم الاستثمار:	الأثر على الناتج المحلي الإجمالي:	إجمالي عدد الوظائف المتوقع:
3.7 مليون ريال سعودي	33 مليون ريال سعودي	30 وظيفة

توطين صناعة كاشفات الدخان

حجم الاستثمار:	الأثر على الناتج المحلي الإجمالي:	إجمالي عدد الوظائف المتوقع:
3.3 مليون ريال سعودي	33 مليون ريال سعودي	30 وظيفة

في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات

توطين صناعة الخوادم

حجم الاستثمار:	الأثر على الناتج المحلي الإجمالي:	إجمالي عدد الوظائف المتوقع:
163.30 مليون ريال سعودي	929 مليون ريال سعودي	9 وظائف

توطين صناعة أجهزة التوجيه

حجم الاستثمار:	الأثر على الناتج المحلي الإجمالي:	إجمالي عدد الوظائف المتوقع:
250.6 مليون ريال سعودي	1.7 مليار ريال سعودي	120 وظيفة

في قطاع الرعاية الصحية والمواد الصيدلانية

توطين صناعة ضماد الجروح المتقدمة

حجم الاستثمار:	الأثر على الناتج المحلي الإجمالي:	إجمالي عدد الوظائف المتوقع:
66	288	14
مليون ريال سعودي	مليون ريال سعودي	وظيفة

توطين صناعة مستشعر الأكسجين

حجم الاستثمار:	الأثر على الناتج المحلي الإجمالي:	إجمالي عدد الوظائف المتوقع:
46	152	5
مليون ريال سعودي	مليون ريال سعودي	وظائف

توطين صناعة ضماد العمليات الجراحية

حجم الاستثمار:	الأثر على الناتج المحلي الإجمالي:	إجمالي عدد الوظائف المتوقع:
34	148.10	41
مليون ريال سعودي	مليون ريال سعودي	وظيفة

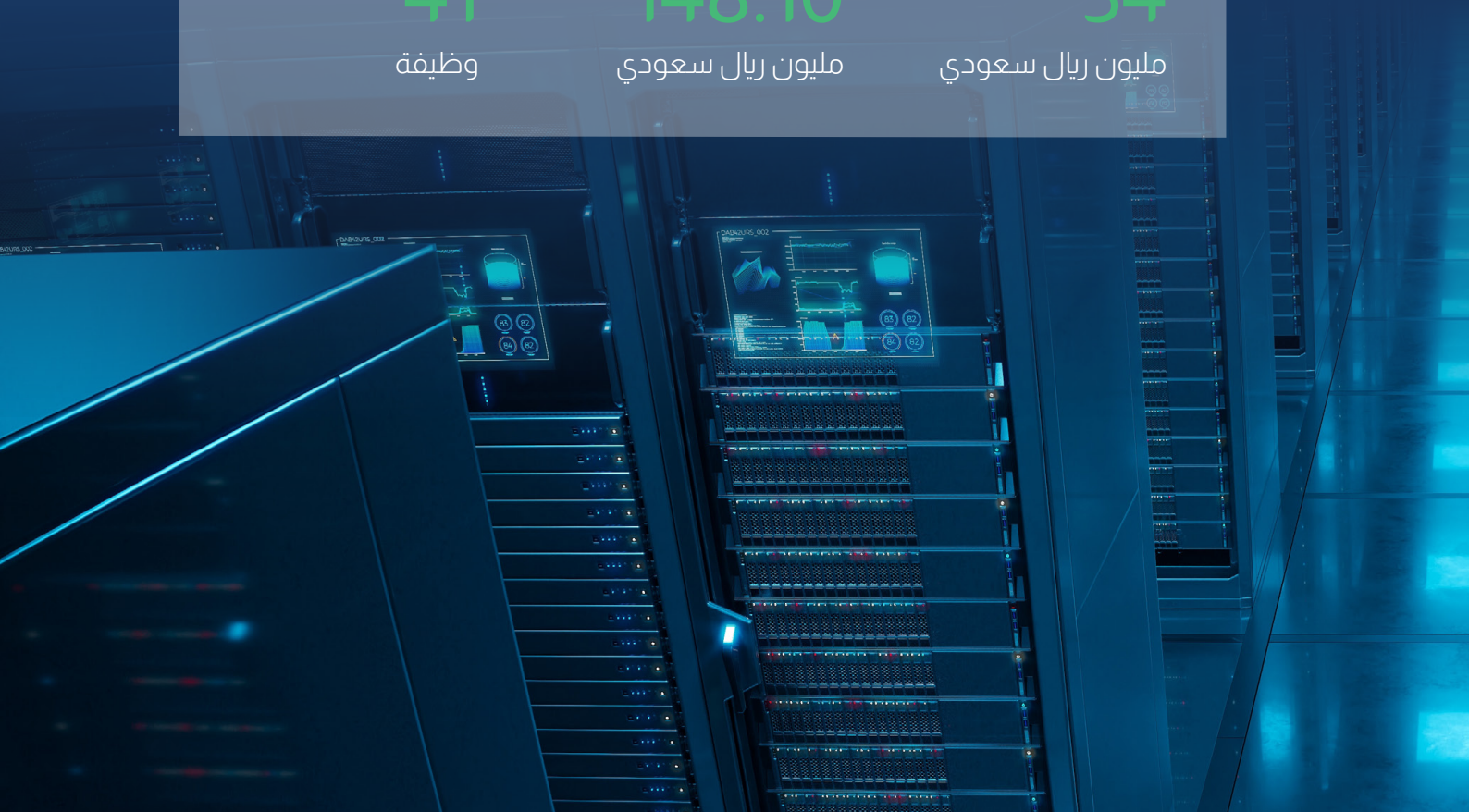

توطين صناعة ضماد العناية بالجروح (البودرة الكريستالية)

حجم الاستثمار:	الأثر على الناتج المحلي الإجمالي:	إجمالي عدد الوظائف المتوقع:
24 مليون ريال سعودي	56 مليون ريال سعودي	50 وظيفة

توطين صناعة ضمادات القسطرة

حجم الاستثمار:	الأثر على الناتج المحلي الإجمالي:	إجمالي عدد الوظائف المتوقع:
2 مليون ريال سعودي	7.9 مليون ريال سعودي	14 وظيفة

توطين صناعة منتج الميثوتركسيت

حجم الاستثمار:	الأثر على الناتج المحلي الإجمالي:	إجمالي عدد الوظائف المتوقع:
0.2 مليون ريال سعودي	5.4 مليون ريال سعودي	2 وظيفة

توطين صناعة منتج مستحضر امباغليفلوزن

حجم الاستثمار:	الأثر على الناتج المحلي الإجمالي:	إجمالي عدد الوظائف المتوقع:
22 مليون ريال سعودي	114 مليون ريال سعودي	68 وظيفة

توطين صناعة منتج مستحضر الرانيزوماب

حجم الاستثمار:	الأثر على الناتج المحلي الإجمالي:	إجمالي عدد الوظائف المتوقع:
118.7 مليون ريال سعودي	263 مليون ريال سعودي	34 وظيفة

توطين صناعة منتج الإنسولين

حجم الاستثمار:	الأثر على الناتج المحلي الإجمالي:	إجمالي عدد الوظائف المتوقع:
360 مليون ريال سعودي	1.4 مليار ريال سعودي	185 وظيفة

توطين صناعة منتج أكياس الدم

حجم الاستثمار:	الأثر على الناتج المحلي الإجمالي:	إجمالي عدد الوظائف المتوقع:
141 مليون ريال سعودي	579 مليون ريال سعودي	40 وظيفة

توطين صناعة منتج سنابل الحفر للأسنان

حجم الاستثمار:	الأثر على الناتج المحلي الإجمالي:	إجمالي عدد الوظائف المتوقع:
49.1 مليون ريال سعودي	222.3 مليون ريال سعودي	100 وظيفة

في قطاع الطاقة

توطين صناعة الأبراج الحديدية الحاملة لنظام طاقة الرياح

حجم الاستثمار:	الأثر على الناتج المحلي الإجمالي:	إجمالي عدد الوظائف المتوقع:
465 مليون ريال سعودي	1.1 مليار ريال سعودي	544 وظيفة

في قطاع الصناعة

توطين صناعة جهاز التنفس الشخصي الكامل

حجم الاستثمار:	الأثر على الناتج المحلي الإجمالي:	إجمالي عدد الوظائف المتوقع:
15 مليون ريال سعودي	98.70 مليون ريال سعودي	10 وظائف

توطين صناعة خراطيم إطفاء الحريق

حجم الاستثمار:	الأثر على الناتج المحلي الإجمالي:	إجمالي عدد الوظائف المتوقع:
7 مليون ريال سعودي	68 مليون ريال سعودي	11 وظيفة

توطين صناعة لوحة التحكم بنظام الإنذار

حجم الاستثمار:	الأثر على الناتج المحلي الإجمالي:	إجمالي عدد الوظائف المتوقع:
5 مليون ريال سعودي	41 مليون ريال سعودي	35 وظيفة

حالة الاتفاقيات المبرمة والتي تم اكتمال توطين منتجاتها

المنتج	سنة توقيع الاتفاقية	مدة التوطين (سنوات)	المستثمر
بيفاليرودين	2022م	2	شركة تبوك للصناعات الدوائية
سوغاماديكس	2022م	2	شركة تبوك للصناعات الدوائية
القساطر القلبية	2023م	2	شركة نبض
هيدروكسي يوريا	2023م	1	شركة سدير فارما
سيتاجلبتين	2023م	1	شركة جمجوم فارما
داساتينب	2023م	1	شركة سدير فارما
حمض الكارجلوميك	2023م	1	شركة الجزيرة للصناعات الدوائية
الميثوتركسيت	2023م	1	شركة سدير فارما
الخوادم	2024م	1	شركة HPE بالتضامن مع شركة الفنار
مستشعر الأكسجين	2024م	1	شركة صافن وشركة ماسيمو
ضماد الجروح المتقدمة	2024م	1	شركة نهارا
ضماد العمليات الجراحية	2024م	1	شركة نهارا
ضمادات القسطرة	2024م	1	شركة نهارا
الأبراج الحديدية الحاملة لنظام طاقة الرياح	2024م	1	شركة اليمامة للصناعات الحديدية

برنامج شراكات المحتوى المحلي مع القطاع الخاص

استكملت الهيئة جهودها في إطار برنامج شراكات المحتوى المحلي مع القطاع الخاص، معتمدة على الركائز التي قامت بتطويرها سابقًا، حيث استمر العمل ضمن أُطر الشراكة المدروسة لتحقيق عدة أهداف، تشمل تعزيز المحتوى المحلي في القطاعات ذات الأولوية في شركات القطاع الخاص، بالإضافة إلى تعزيز التعاون مع القطاع الخاص، وتطوير القدرات المحلية، وكذلك تعزيز سلسلة التوريد المحلية، وتعزيز البحث والتطوير والتدريب، وتطوير حوافز للمحتوى المحلي للشركاء الاستراتيجيين.

لقد أسهمت هذه الشراكات في تحقيق تقدم ملموس في رفع مستوى مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، مما يعزز من قدرات المملكة على تحقيق أهداف رؤية السعودية 2030.

أبرز الإنجازات:

27 شركة تم العمل معها على بحث أوجه التعاون المشترك

لتنمية المحتوى المحلي في برنامج شراكات المحتوى المحلي.

عقد جلسات استشارية لشركاء الهيئة الاستراتيجيين في القطاع الخاص

لفهم وتناول التحديات التي تواجههم في تطبيق متطلبات المحتوى المحلي، وتقديم الرأي الفني المناسب .

تطوير وتفعيل 3 اتفاقيات تعاون مع الشركاء الاستراتيجيين من القطاع الخاص

من خلال الاتفاق مع الشركاء الاستراتيجيين على مستهدفات واعدة للمحتوى المحلي، وتطوير مسارات العمل وتفعيلها وحصر الإنجازات المتعلقة بتنمية المحتوى المحلي؛ بهدف تحقيق مستهدفات الشراكة مع القطاع الخاص.

إطلاق استراتيجية شراكات القطاع الخاص لتعزيز المحتوى المحلي في المملكة

تقوم رؤيتها على الريادة في شراكات المحتوى المحلي عالميًا لتنمية وإطلاق إمكانات القطاع الخاص، من خلال الشراكات الاستراتيجية لتحقيق التنوع الاقتصادي، وتنمية المحتوى المحلي.
وتركز رسالتها على إطلاق وتعزيز المبادرات والبرامج وعوامل التمكين التي تزيد قيمة المحتوى المحلي في إنفاق القطاع الخاص في كافة عناصره، من خلال بناء الشراكات الاستراتيجية الفاعلة مع القطاع الخاص.

بلغ إجمالي الإنفاق التشغيلي للشركاء الاستراتيجيين من القطاع الخاص لعام 2023م أكثر من 114 مليار ريال سعودي، بنسبة 44.33% للمحتوى المحلي، أي ما يعادل قيمة 50 مليار ريال سعودي للمحتوى المحلي حيث بلغت نسبة نمو معدل المحتوى المحلي للشركاء الاستراتيجيين من القطاع الخاص 5.3%، وذلك بناءً على البيانات المدققة للعينة المصدرة لشهادتي محتوى محلي متتاليتين (2022م و2023م).

بناء دليل إرشادي لبرنامج تنمية وتطوير المحتوى المحلي

بهدف مشاركة الدليل مع الشركاء الاستراتيجيين لبناء برنامج لتنمية وتطوير المحتوى محلي، وحوكمة الأعمال، والتأكد من تحقيق أهداف الشراكة لتنمية المحتوى المحلي لكافة ركائز ومبادرات ومسارات الشراكة الاستراتيجية.

تضمين متطلبات المحتوى المحلي في المشاريع عالية القيمة

حيث بلغ إجمالي الإنفاق في محفظة المشاريع عالية القيمة القائمة للشركاء الاستراتيجيين للهيئة من القطاع الخاص أكثر من 80 مليار ريال سعودي، بنسبة 40% للمحتوى المحلي، أي ما يعادل 34 مليار ريال سعودي للمحتوى المحلي.

العمل مع الشركاء الاستراتيجيين من القطاع الخاص على تطبيق آليات تفضيل المحتوى المحلي

مثل تطبيق آلية القائمة الإلزامية، وآلية التفضيل السعري للمنتج الوطني، وآلية الحد الأدنى للمحتوى المحلي، وكذلك آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي، وتفضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

العمل مع الشركاء الاستراتيجيين من القطاع الخاص على توطين المنتجات المتخصصة

من خلال دراسة المنتجات الأجنبية الأكثر طلبًا، وتحديد المنتجات المستهدفة بالتوطين.

توقيع اتفاقية تعاون مع شركة المطارات القابضة

لتنمية وتطوير المحتوى المحلي، حيث شملت أوجه التعاون إطلاق برنامج لتطوير المحتوى المحلي "جسور" في مؤتمر مستقبل الطيران 2024 في مدينة الرياض بغرض تنفيذ استراتيجية دفع عجلة تطوير قطاع المطارات بالمملكة.
كما تتضمن الاتفاقية توطين المنتجات بقطاع النقل والخدمات اللوجستية، وتطوير الموردين والمقاولين المحليين والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ومشاركة المعلومات والدراسات، إضافة إلى تعزيز القوى العاملة المحلية.

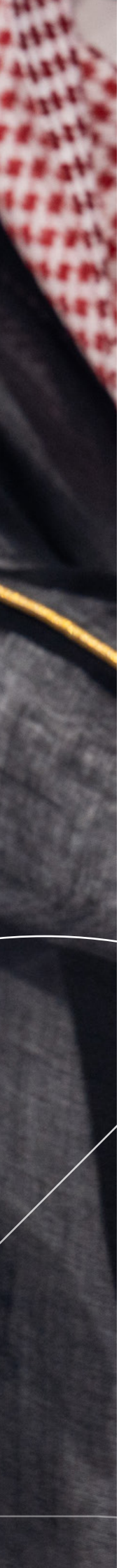

إعلان 4 اتفاقيات تعاون مع مجموعة من الشركات الوطنية الرائدة في قطاعات الصناعة والتأمين والأدوية والبناء والتشييد

بهدف تنمية وتطوير المحتوى المحلي، حيث شملت أوجه التعاون زيادة نسبة المحتوى المحلي بكافة عناصره المحلية، وتطوير استراتيجية شاملة للمحتوى المحلي خاصة بالشركة، وتعزيز القوى العاملة المحلية، إضافة لتطوير الموردين المحليين والمنشآت الصغيرة.

مجموعة الفنار

شركة بوبا العربية

الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (سبيماكو)

شركة المباني مقاولون عامون

توقيع اتفاقية تعاون مع شركة بترو رابغ

بهدف تنمية وتطوير المحتوى المحلي، حيث شملت أوجه التعاون زيادة نسبة المحتوى المحلي بكافة عناصره المحلية، وتطوير استراتيجية شاملة للمحتوى المحلي خاصة بالشركة، وتعزيز القوى العاملة المحلية، إضافة لتطوير الموردين المحليين والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

توقيع اتفاقية تعاون مع شركة التصنيع الوطنية

بهدف تنمية وتطوير المحتوى المحلي، حيث شملت أوجه التعاون زيادة نسبة المحتوى المحلي بكافة عناصره المحلية، وتطوير استراتيجية شاملة للمحتوى المحلي خاصة بالشركة، وتعزيز القوى العاملة المحلية، إضافة لتطوير الموردين المحليين والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

منتـــدى
المحتوى
المحـــلي
local
content
forum

برنامج المشاركة الاقتصادية

تابعت الهيئة إنجازاتها ضمن برنامج المشاركة الاقتصادية، الذي شهد إعادة هيكلة شاملة بناءً على التوجيهات الملكية والأوامر السامية، وجاء هذا التوجه استجابة للأمر السامي الكريم رقم (38304) وتاريخ 10/رجب/1440هـ الموافق 17/مارس/2019م، حيث قامت الهيئة بتقييم الوضع الراهن وإعادة دراسة قواعد وإجراءات إدارة القطاع المدني لبرنامج التوازن الاقتصادي، بهدف تعزيز فعاليته وتحقيق أهدافه الاستراتيجية.
وفي ضوء ذلك، صدر الأمر السامي الكريم رقم (1723) وتاريخ 07/محرم/1445هـ الموافق 25/يوليو/2023م باعتماد تغيير اسم البرنامج إلى "برنامج المشاركة الاقتصادية"، وهو ما يعكس التوجه الجديد للهيئة نحو تحقيق منافع اقتصادية مستدامة من خلال المشتريات الحكومية.

كما اعتمدت الهيئة وثيقة البرنامج ودليل توزيع الصلاحيات للسياسة وفقًا لقرارات مجلس الإدارة، مما أتاح تطبيق البرنامج على جميع المشتريات التي تبرمها الجهات الحكومية مع الشركات الأجنبية أو مع وكلاء محليين.

يهدف البرنامج إلى تحقيق أقصى استفادة اقتصادية من هذه المشتريات، عبر تعظيم المحتوى المحلي وضمان تحقيق منافع اقتصادية مستدامة؛ هذه الجهود تعكس التزام الهيئة بتطوير سياسات فعالة تسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني وتنويعه.

أبرز الإنجازات:

توقيع 11 عقد للمشاركة الاقتصادية بقيمة 2 مليار ريال سعودي مع عدة شركات عالمية، لتنفيذ مشاريع نوعية تساهم في تنمية المحتوى المحلي للأنشطة المؤهلة التالية:

885
مليون ريال سعودي في نشاط الاستثمار

97
مليون ريال سعودي في نشاط البحث والتطوير

42
مليون ريال سعودي في نشاط التوطين

41
مليون ريال سعودي في نشاط تنمية الصادرات

11
مليون ريال سعودي في نشاط نقل التقنية

32
مليون ريال سعودي في نشاط نقل المعرفة

17
مليون ريال سعودي في نشاط التعاقد من الباطن

اعتماد 16 عرضًا من قبل اللجنة التوجيهية للمشاركة الاقتصادية مقدمة من شركات عالمية في مختلف القطاعات

أبرزها: قطاع الرعاية الصحية والمواد الصيدلانية، وقطاع الصناعة (مكافحة الحرائق)، وقطاع المستلزمات والأجهزة الطبية.

اكتمال تنفيذ مشروع كفاءة الإنفاق وتأهيل 4 مراكز لعلاج السرطان بواسطة التقنية العلاجية المعتمدة على خلايا الدم الكيمرية (CART) في المملكة

ضمن أعمال متابعة اتفاقيات المشاركة الاقتصادية، لتكون المرجع الإقليمي العلاجي لمرضى السرطان، مما سيساهم في جذب السياحة الطبية للمملكة، كما تضمنت علاج 47 مريض والتأكد من تلقيهم الجرعة الدوائية بواسطة التقنية العلاجية المعتمدة في مراكز الأورام والمستشفيات المتخصصة عوضًا عن إرسال المرضى للعلاج بالخارج، ما نتج عنه كفاءة بالإنفاق الحكومي بقيمة إجمالية تجاوزت 123 مليون ريال سعودي.

اكتمال تنفيذ مشروع برنامج القدرة على تحمل تكاليف المريض

ضمن أعمال متابعة اتفاقيات المشاركة الاقتصادية المبرمة مع شركة جونسون آند جونسون، ونتج عن اكتمال المشروع علاج 117 من مرضى الدم والسرطان والجهاز المناعي والصحة النفسية، بقيمة إجمالية تجاوزت 4.2 مليون ريال سعودي.

اكتمال المرحلة الأولى من مشروع إنشاء المجمع الصناعي

ضمن أعمال متابعة اتفاقيات المشاركة الاقتصادية المبرمة مع شركة حكمة، أكملت الشركة المرحلة الأولى من المشروع، حيث يهدف عند اكتماله إلى إنشاء مصنعين؛ الأول متخصص بأدوية الحقن، والثاني لأدوية الأورام، بمساحة تتجاوز 110,000 متر مربع، ليكون المجمع الصناعي مركزًا لتصنيع وتصدير الأدوية المتخصصة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ مما يسهم في تعزيز الإنتاج المحلي، وزيادة مساهمة القطاع الصناعي في تمكين الاقتصاد الوطني.

اكتمال تنفيذ مشروع توسعة الاستثمارات المحلية

ضمن أعمال متابعة اتفاقيات المشاركة الاقتصادية المبرمة مع شركة جلاكسو، والذي تضمن استحواذًا كاملًا على شركة جلاكسو السعودية المحدودة، حيث يهدف هذا الاستثمار الاستراتيجي إلى زيادة تنافسية قطاع الصناعة الدوائية في المملكة، من خلال زيادة القدرة الإنتاجية للمصنع القائم بمدينة جدة لتلبية الطلب المحلي المتزايد، مع التركيز على رفع كفاءة الإنتاج وتوسيع الإنفاق الرأسمالي. كما يشمل تطوير المرافق والمعدات داخل المصنع بأحدث التقنيات العالمية؛ مما يسهم في تعزيز المحتوى المحلي ويعزز مكانة المملكة كمركز رئيسي للصناعة الدوائية.

ضمن أعمال إدارة متابعة اتفاقيات المشاركة الاقتصادية، تم إصدار 8 شهادات إتمام تنفيذ للمراحل الرئيسية المكتملة كالتالي:

- المرحلة الأولى والثانية من مشروع دعم بحث لتجربة دواء بالبوسيكليب لعلاج مرضى السرطان.
- المرحلة الأولى والثانية من مشروع إجراء برامج تدريبية معتمدة لأخصائي الرعاية الصحية وطلاب الرعاية الصحية.
- المرحلة الأولى من مشروع دعم تطوير وتصنيع مركز اللقاحات - كيمارك الرياض.
- المرحلة الأولى والمرحلة الثانية من مشروع دعم سجل مرض فقر الدم المنجلي.
- مشروع الاستحواذ على 100% من ملكية مصنع شركة جلاسكو العربية السعودية المحدودة.
- المرحلة الأولى من مشروع إنشاء مجمع صناعي في المملكة العربية السعودية - الرياض.

الشراكات والاتفاقيات

واصلت الهيئة تعزيز جهودها في عقد الشراكات الاستراتيجية مع مختلف الجهات الحكومية والقطاع الخاص، بهدف تحقيق أهدافها الاستراتيجية وتنمية المحتوى المحلي على مستوى الاقتصاد الوطني.

كما ركزت الهيئة على مشاركة الخبرات مع الجهات الحكومية الأخرى لتطوير أعمال المشتريات الحكومية، مما ساهم في رفع مستوى الكفاءة وتعزيز التنافسية، بالإضافة إلى ذلك، قامت الهيئة بتوقيع عدد من الاتفاقيات المهمة في مجال تبادل البيانات، بهدف تسهيل عملية مشاركة المعلومات والبيانات ذات العلاقة، وذلك وفق الأسس المعتمدة من قبل مكتب إدارة البيانات الوطنية.

كل هذه الشراكات والاتفاقيات لعبت دورًا حيويًا في توطيد التعاون بين القطاعات المختلفة، وتعزيز قدرة الهيئة على تحقيق أهدافها في تمكين الاقتصاد الوطني وترسيخ مكانة المحتوى المحلي في كافة المجالات.

أبرز الإنجازات:

توقيع 16 اتفاقية مشاركة بيانات مع عدة جهات حكومية

بغرض عمل وإعداد الدراسات لتطوير الأدوات الممكنة لتنمية المحتوى المحلي، وبناء علاقة تكاملية تقوم على مبدأ تعزيز ثقافة مشاركة البيانات.

أمانة منطقة الرياض
RIYADH REGION MUNICIPALITY

هيئة المساحة الجيولوجية السعودية
Saudi Geological Survey

وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

وزارة الصناعة والثروة المعدنية
Ministry of Industry and Mineral Resources

وزارة البيئة والمياه والزراعة
Ministry of Environment Water & Agriculture

وزارة التجارة
Ministry of Commerce

الهيئة الملكية لمدينة الرياض
ROYAL COMMISSION FOR RIYADH CITY

رئاسة أمن الدولة
Presidncy of State Security

جامعة الملك سعود
King Saud University

أمانة العاصمة المقدسة
HOLY MAKKAH MUNICIPALITY

وزارة التعليم
Ministry of Education

وزارة الاستثمار
Ministry of Investment

منشآت
monsha'at
الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
Small & Medium Enterprises General Authority

جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن
Princess Nourah bint Abdulrahman University

توقيع 10 اتفاقيات تعاون استراتيجي مع عدة جهات حكومية

بهدف تنمية المحتوى المحلي، وتعزيز الفرص والممكنات في كافة القطاعات ذات الأهمية.

الهيئة العامة للطرق
Roads General Authority

صندوق تنمية الموارد البشرية
HUMAN RESOURCES DEVELOPMENT FUND

بنك التنمية الاجتماعية
SOCIAL DEVELOPMENT BANK

وزارة البلديات والإسكان
Ministry of Municipalities and Housing

المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي
National Center for Non-Profit Sector

الهيئة الملكية لمدينة مكة المكرمة والمشاعر المقدسة
ROYAL COMMISSION FOR MAKKAH CITY AND HOLY SITES

وزارة النقل والخدمات اللوجستية
Ministry of Transport and Logistic Services

CBAHI
المركز السعودي للاعتماد المنشآت الصحية
Saudi Central Board for Accreditation of Healthcare Institutions

الهيئة الملكية لمدينة الرياض
ROYAL COMMISSION FOR RIYADH CITY

منشآت
monsha'at
الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
Small & Medium Enterprises General Authority

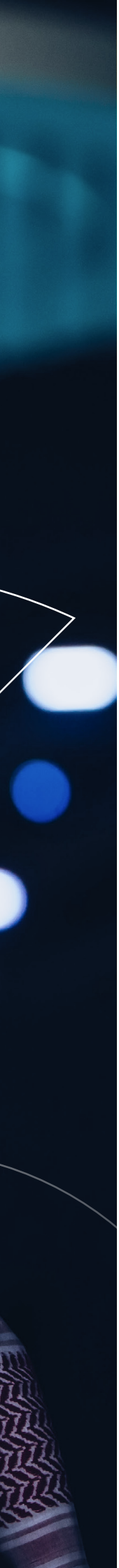

الركيزة الثالثة: الالتزام

حققت الهيئة تقدمًا ملحوظًا ضمن ركيزة الالتزام، التي تهدف إلى زيادة الامتثال في تطبيق متطلبات المحتوى المحلي لدى كل من القطاعين الحكومي والخاص، وكذلك في الاتفاقيات المبرمة.

ومن خلال تعزيز آليات الرقابة والتدقيق، وضمان الالتزام بالمعايير المحددة، تمكَّنت الهيئة من رفع مستوى الامتثال وتطبيق متطلبات المحتوى المحلي بشكل أكثر فعالية.

هذه الجهود لم تسهم فقط في تحسين جودة المنتجات والخدمات المحلية، بل عززت أيضًا من الثقة بين الجهات المعنية، مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز الاقتصاد الوطني بما يواكب تطلعات رؤية السعودية 2030.

محتويات إنجازات ركيزة الالتزام:

- التفضيل السعري للمنتج الوطني
- القائمة الإلزامية
- آليتا الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي ووزن المحتوى المحلي في التقييم المالي
- فرق تنمية المحتوى المحلي في الجهات الحكومية
- تضمين متطلبات المحتوى المحلي في مشاريع التخصيص
- متابعة أعمال المحتوى المحلي
- خدمات الهيئة
- الفئة الذهبية من علامة صناعة السعودية

التفضيل السعري للمنتج الوطني

واصلت الهيئة جهودها في تطبيق آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني، والتي تهدف إلى تعزيز حضور المنتجات الوطنية في العقود والمشتريات الحكومية، وذلك وفقًا لما ورد في لائحة تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والشركات المدرجة في السوق المالية، والتي تنص على منح المنتجات الوطنية أفضلية سعرية بنسبة 10%، حيث تعتبر المنتجات الأجنبية أعلى تكلفة بمقدار 10% عما هو مذكور في وثائق العرض.

تتيح هذه الآلية مرونة أكبر لزيادة نسبة الأفضلية وتعزيز التعاون بين الهيئة وهيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية، خاصة في ما يتعلق بعقود التوريد المبرمة من قبل الجهات الحكومية، وتطبق هذه الآلية بشكل مباشر على المنتجات غير المدرجة في القائمة الإلزامية من قِبل الجهات الحكومية في عقود التوريد، وبشكل غير مباشر من خلال إلزام المتعاقدين بتطبيقها في عقودهم مع مقاولين الباطن. ولضمان الامتثال، يلتزم المتعاقدون بتقديم تقارير توضح مدى التزامهم بحصة المنتجات الوطنية عند نهاية العقود.

أبرز الإنجازات:

4,211
منافسة تفضيل سعري.

11.7
مليار ريال سعودي قيمة منافسات التفضيل السعري.

%3.47
نسبة منافسات التفضيل السعري.

العمل مع المركز الوطني لنظم الموارد الحكومية على أتمتة قواعد المنشأ الوطنية في منصة اعتماد بما يضمن إعطاء الأفضلية للمنتجات المستوفية لهذا الاشتراط.

القائمة الإلزامية

لعبت الهيئة دورًا محوريًا في تعزيز الصناعات الوطنية من خلال تطبيق القائمة الإلزامية للمنتجات الوطنية، والتي تعمل على إصدارها وتحديثها بشكل دوري.

تشمل القائمة الإلزامية المنتجات التي يجب على المتعاقدين مع الجهات الحكومية شراؤها والتزامهم بتقديم ما يثبت استخدامها في تنفيذ الأعمال والمشتريات الحكومية، حيث تمثل هذه القائمة أداة استراتيجية لزيادة تنافسية الإنتاج المحلي، وضمان أن المشاريع الحكومية تسهم بشكل فعال في تعزيز المحتوى المحلي وزيادة الاعتماد على المنتجات الوطنية.

من خلال تحديث القائمة الإلزامية بانتظام، تضمن الهيئة توافقها مع التطورات الصناعية والاحتياجات المتغيرة للسوق، مما يعزز من قدرة الصناعات الوطنية على المنافسة وتحقيق الاستدامة الاقتصادية.

تُعد هذه الجهود جزءًا من التزام الهيئة بتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، والتي تسعى إلى تنويع الاقتصاد الوطني، بما يسهم في بناء اقتصاد قوي ومستدام يعتمد على القدرات الوطنية.

أبرز الإنجازات:

تحديث تعليمات تسليم المنتجات الوطنية

لتشمل آلية إثبات وطنية السلع والخدمات في القائمة الإلزامية والتفضيل السعري.

إدراج 407 منتج جديد في القائمة الإلزامية

ليصل عددها الإجمالي إلى 1,221 منتج في قطاعات مختلفة.

تحديث منهجية المتابعة على المنافسات التي تشمل منتجات القائمة الإلزامية، من خلال تفعيل كل من الآتي:

تحديث نموذج متابعة الالتزام بالقائمة الإلزامية، والذي من خلاله تمت المتابعة على 569 عقد، والتي تشكّل 68% من إجمالي قيمة العقود التي تنطبق عليها آلية القائمة الإلزامية والتفضيل السعري.

تفعيل الزيارات الميدانية للتحقق من الالتزام بمنتجات القائمة الإلزامية في مرحلة التنفيذ، والتأكد من صحة إجراءات الجهات الحكومية في الاستلام وفقًا للضوابط المعتمدة، حيث تم بناء إطار عمل يوضح معايير استهداف المشاريع ومنتجات القائمة الإلزامية التي سيتم المتابعة عليها. وقد تم زيارة 45 مشروع بقيمة 8.4 مليار ريال سعودي.

أبرز تحديثات القائمة الإلزامية:

#	القطاع	الحالة	عدد المنتجات المضافة	عدد المنتجات الإجمالي	عدد المصانع المستفيدة
1	الأدوية والمستحضرات الطبية	تحديث قطاع	39	307	43
2	البناء والتشييد	تحديث قطاع	99	253	4991
3	المستلزمات الطبية	تحديث قطاع	155	374	67
4	مستهلكات النظافة	تحديث قطاع	5	18	48
5	الأعمال الفنية	تحديث قطاع	0	8	12
6	الأغذية والمنتجات الزراعية	تحديث قطاع	13	81	308
7	المواد الكيميائية والأسمدة	تحديث قطاع	28	43	63
8	المعدات واللوازم الشخصية والمنزلية	تحديث قطاع	15	28	24
9	المنتجات الاستهلاكية الورقية	تحديث قطاع	3	7	78
10	الأمن السيبراني	تحديث قطاع	0	8	1
11	تقنية المعلومات	تحديث قطاع	1	10	26
12	المنتجات الاستهلاكية البلاستيكية	تحديث قطاع	9	21	195
13	القرطاسية والأدوات المكتبية	تحديث قطاع	8	11	87
14	النقل والخدمات اللوجستية	تحديث قطاع	16	22	44
15	الأثاث	تحديث قطاع	11	25	384
16	المعدات واللوازم الرياضية والترفيهية وملحقاتها	قطاع جديد	5	5	7
	الإجمالي		407	1,221	6,383

آليتا الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي ووزن المحتوى المحلي في التقييم المالي

قامت الهيئة بتطبيق آليتي الحد الأدنى ووزن المحتوى المحلي على العقود عالية القيمة، وذلك بعد تعديل تعريف العقود الحكومية عالية القيمة ليشمل تلك التي تساوي أو تزيد على 25 مليون ريال سعودي، بدلًا من القيمة السابقة التي كانت محددة بـ50 مليون ريال سعودي، حيث بدأ تطبيق هذا القرار في 23 مارس 2023م، ومن المتوقع أن يكون له تأثير إيجابي في زيادة نسبة أدوات المحتوى المحلي للمنافسات الحكومية، وبالتالي رفع نسبة وقيمة المحتوى المحلي في الإنفاق النهائي للقطاع غير النفطي.

أبرز الإنجازات:

تضمين نسبة حد أدنى 43% على مشروع أعمال البنية التحتية للمرحلة الثانية المنفذ من قبل مؤسسة حديقة الملك سلمان

وذلك ضمن أعمال الهيئة في إضافة متطلبات المحتوى المحلي على جزء من المشاريع الحكومية الكبرى، حيث تبلغ قيمته 7 مليار ريال سعودي، بالإضافة إلى كونه أحد المشاريع المستثناة من الطرح على منصة اعتماد، إذ تم تضمين الآليات بشكل مباشر مع الجهة الطارحة.

كما تم العمل على تضمين آليات المحتوى المحلي للمشروع خلال الربع الثاني من عام 2024م، حيث تُقدر مساهمته في المحتوى المحلي بقيمة 3 مليار ريال سعودي.

تضمين حد أدنى مطلوب للمحتوى المحلي بنسبة 40% في مشروع الأعمال الإنشائية لتطوير مدينة الملك فهد الرياضية بالرياض.

تضمين حد أدنى مطلوب للمحتوى المحلي بنسبة 36% في مشروع الأعمال الإنشائية لتطوير إستاد الأمير فيصل بن فهد بالرياض.

تضمين حد أدنى مطلوب للمحتوى المحلي بنسبة 34% في مشروع الأعمال الإنشائية لتطوير إستاد الأمير محمد بن فهد بالدمام.

تحديث نموذج دراسة الحد الأدنى للجهات الحكومية ودليل إرشادي لتعبئته

بالإضافة إلى نشره على موقع الهيئة، وإقامة ورش عمل تدريبية دورية للجهات الحكومية لاستعراض كيفية تعبئة النموذج.

رفع عدد الجهات المتجاوبة وعدد بيانات المشتريات المشاركة مع الهيئة

لتصل إلى 192 جهة حكومية متجاوبة من أصل 246 جهة حكومية، و8,728 بيانات لمشتريات الجهات الحكومية.

تحديد توجهات وأولويات الهيئة المتمثلة في تعزيز المحتوى المحلي والارتقاء بالمشتريات الحكومية

وذلك للعمل بشكل استباقي لمعرفة توجه الإنفاق الحكومي من المشتريات من أجل تنمية المحتوى المحلي، بالإضافة إلى إعطاء الأولوية للأنشطة والقطاعات ذات الأثر العالي، مع التنسيق المسبق مع الجهات الحكومية لإعداد وتضمين متطلبات المحتوى المحلي في المشاريع عالية القيمة.

إعداد متطلبات المحتوى المحلي في الكراسات عالية القيمة

من خلال مراجعة الكراسات وبحث فرص تنمية متطلبات المحتوى المحلي فيها من خلال تطبيق آلية الحد الأدنى للمحتوى المحلي ووزن المحتوى المحلي في التقييم المالي.

حققت المنافسات الواردة من خلال مسار مراجعة الكراسات عالية القيمة مع هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية[6] ما يلي:

1,044 منافسة عالية القيمة	بقيمة 178.2 مليار ريال سعودي	بنسبة %67.21 منافسة.
330 منافسة انطبقت عليها آلية الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي	بقيمة 63.3 مليار ريال سعودي	بنسبة %23.88 منافسة.
609 منافسة انطبقت عليها آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي	بقيمة 100.8 مليار ريال سعودي	بنسبة %38.02 منافسة.
29 كراسة منها تحت الإجراء لدى الهيئة	بقيمة 2.5 مليار ريال سعودي	
145 كراسة تم اعتماد الحد الأدنى لها من هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية	بقيمة 16.7 مليار ريال سعودي	

[6] الأرقام معتمدة من مصدر بيانات المركز الوطني لنظم الموارد الحكومية

حققت المنافسات الواردة من مكاتب تحقيق الرؤية والجهات المستثناة:

156 كـراسـة مسـتـلـمة	بقيمة تتجاوز 42.7 مليار ريال سعودي

أبرز الآليات المطبقة على المنافسات الواردة من مكاتب تحقيق الرؤية والجهات المستثناة:

114 كراسـة منهـا تـم تحديدهـا بآليـة الحـد الأدنـى المطلـوب للمحتـوى المحلـي	بقيمة تتجاوز 34.9 مليار ريال سعودي
38 كراسـة منهـا تـم تحديدهـا بآليـة وزن المحتـوى المحلـي فـي التقييـم المالـي	بقيمة تتجاوز 7.6 مليار ريال سعودي

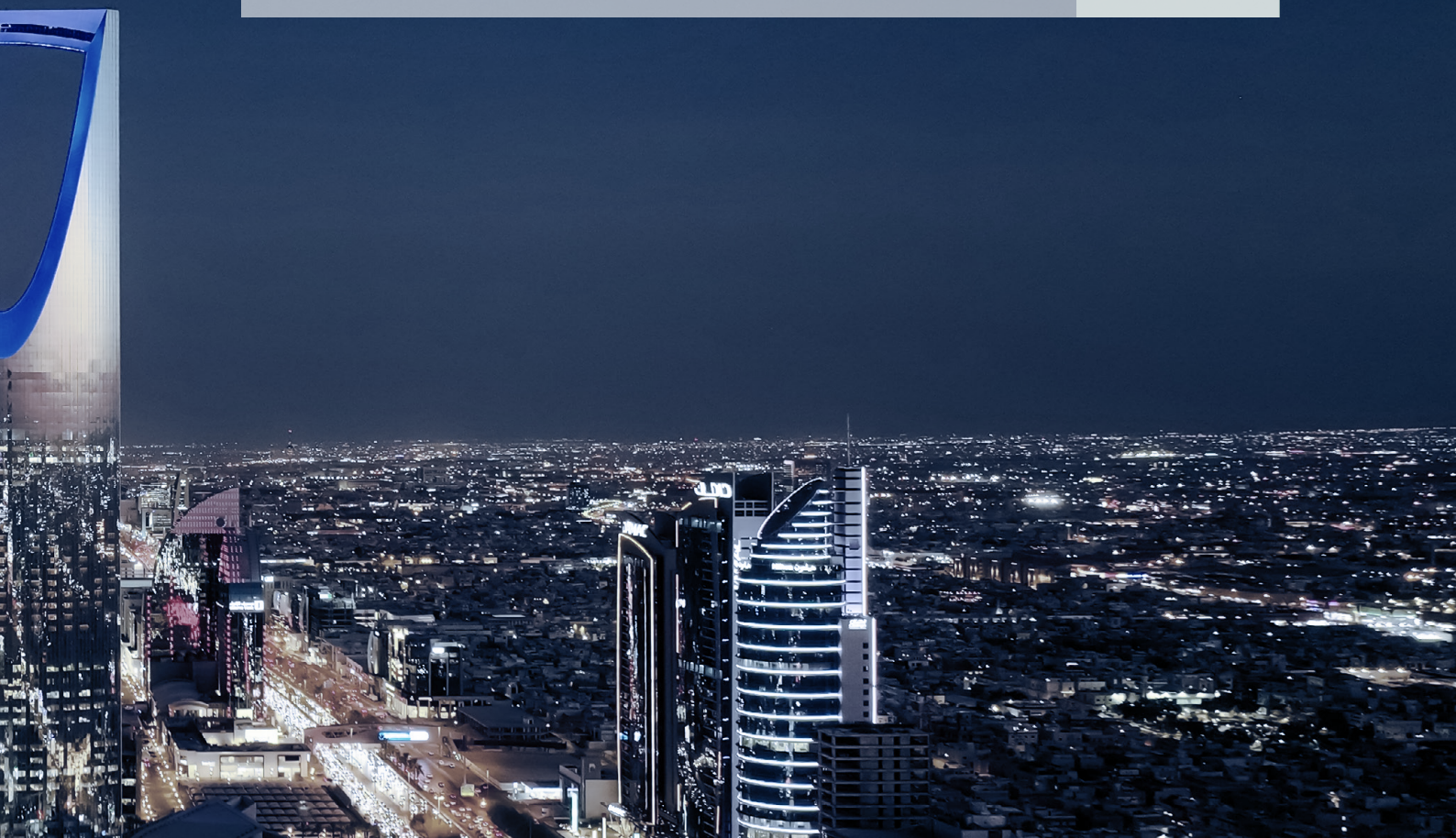

متابعة 175 عقد عالي القيمة والتي تستوجب تسليم تقارير دورية أو نهائية.

بلغت نسبة التضمين الصحيح لمتطلبات المحتوى المحلي في المنافسات التي تمت مراجعتها 86.9%، وذلك من إجمالي المنافسات التي تنطبق عليها آليات المحتوى المحلي.

فرق تنمية المحتوى المحلي في الجهات الحكومية

استكملت الهيئة جهودها لتعزيز دور فرق تنمية المحتوى المحلي في الجهات الحكومية، وذلك استنادًا على الأمر السامي رقم (13239) بتاريخ 01/ربيع الأول/1443هـ الموافق 7/ أكتوبر/2021م، الذي ألزم كل جهة حكومية بتشكيل فريق عمل داخلي لتنمية المحتوى المحلي، ويرتبط هذا الفريق برئيس الجهة الحكومية، ويضم ممثلين من الإدارات المعنية بالمشتريات والمشروعات، حيث يتولى المهام والمسؤوليات المتعلقة بتنمية المحتوى المحلي ضمن نطاق أعمال الجهة.

خلال هذا العام، حققت الهيئة العديد من الإنجازات التي تهدف إلى تعزيز التواصل مع هذه الفرق وتسهيل مهامها، والتي وصل عددها منذ بداية تشكيلها 396 فريق حتى الآن؛ مما ساهم في رفع مستوى الامتثال لمتطلبات المحتوى المحلي وتطوير القدرات الداخلية للجهات الحكومية. كما ركزت الهيئة على تقديم الدعم والتوجيه لهذه الفرق، وضمان تمكينها من تنفيذ تشريعات المحتوى المحلي بفعالية.

أبرز الإنجازات:

عقد 9 ورش تدريبية حضورية

وذلك في الجبيل وينبع ورأس الخير وجازان والرياض، للتعريف بآليات المحتوى المحلي، حيث تجاوز عدد المستفيدين 100 موظف للهيئة الملكية للجبيل وينبع، وأكثر من 100 من مقاوليها.

تحديث آلية العمل مع فرق تنمية المحتوى المحلي عالية الإنفاق والجهات منخفضة ومتوسطة الإنفاق، والأدلة الداخلية لحوكمة الأعمال مع فرق تنمية المحتوى المحلي.

تحديث آلية التقييم للجهات عالية الإنفاق، واستحداث آلية تقييم للجهات منخفضة ومتوسطة الإنفاق، وبناء الأدلة الإرشادية الخاصة بذلك لمشاركتها مع الجهات الحكومية المستهدفة.

تحديث الجهات الحكومية عالية الإنفاق المستهدفة إدارة حساباتها وتقسيمها خلال عام 2024م.

إصدار التقارير الخاصة بالتقييم النهائي لعام 2023م ومشاركته مع رؤساء الجهات الحكومية.

العمل على إنشاء منصة لفرق تنمية المحتوى المحلي بهدف رفع جودة وتحسين العمل مع الفرق.

العمل على تطوير مقترح لاستحداث برنامج تحفيزي لفرق تنمية المحتوى المحلي في الجهات الحكومية.

استمرارية نمو معدل نضج فرق تنمية المحتوى المحلي، حيث وصل إلى 62%، وهي النسبة المتوقع تحقيقها مقارنة بنسبة 57 % في العام السابق 2023م.

تضمين متطلبات المحتوى المحلي في مشاريع التخصيص

أحرزت الهيئة تقدمًا ملحوظًا في تضمين متطلبات المحتوى المحلي ضمن مشاريع التخصيص، فقد تم تأسيس إدارة التخصيص لتقوم بدور أساسي في إدارة ملف مشاريع التخصيص، حيث تتولى مسؤولية التنسيق داخليًا بين إدارات الهيئة، ومع الجهات الطارحة خارجيًا، مما يعزز التكامل ويساهم في تحقيق أهداف الهيئة الإستراتيجية ورفع كفاءة الأعمال بالتعاون الوثيق مع المركز الوطني للتخصيص والجهات التنفيذية والقطاع الخاص، وشمل هذا التعاون توقيع آلية استرشادية مع المركز الوطني للتخصيص، بهدف تمكين الهيئة والجهات المالكة لمشاريع الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص من تحديد متطلبات المحتوى المحلي المناسبة لكل مشروع وتوضيح آلية الغرامات.
يهدف هذا النهج إلى تحقيق مستهدفات الهيئة في تنمية المحتوى المحلي، مع الحفاظ على المرونة الكافية لضمان جاذبية مشاريع التخصيص للمستثمرين.

أبرز الإنجازات:

توقيع آلية استرشادية مع المركز الوطني للتخصيص

معنية بمتطلبات المحتوى المحلي في فئات مشاريع التخصيص، وآلية الغرامات المترتبة على عدم الالتزام بمتطلبات المحتوى المحلي.

التواصل مع الجهات التنفيذية

عبر عقد اجتماعات مع أبرز الجهات التنفيذية التي تشكّل مشاريعها 75% من مشاريع التخصيص، وذلك لمناقشة أبرز التحديات الموجودة في رحلة مشروع التخصيص لتضمين متطلبات المحتوى المحلي، ومعرفة أبرز الفجوات وفرص التحسين، وقياس وعي المستثمرين بالمحتوى المحلي. كما تم الاتفاق مع جميع الجهات على تنسيق اجتماعات دورية للتأكد من سير الأعمال ورفع الجودة.

تضمين متطلبات المحتوى المحلي في عقد مشروع مسح الحالات الاجتماعية

تم طرح العقد الموقع لمشروع التخصيص من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، بتضمين متطلبات المحتوى المحلي، بما يشمل تحقيق نسبة الحد الأدنى المستهدف 91% خلال 5 سنوات تشغيلية.

تضمين متطلبات المحتوى المحلي في مشروع الخزن الاستراتيجي المستقل للمياه المحلاة في جعرانة

تم استلام العقد الموقع لمشروع التخصيص من الشركة السعودية لشراكات المياه، بتضمين متطلبات المحتوى المحلي، بما يشمل تحقيق نسبة الحد الأدنى المستهدف 40%.

تضمين متطلبات المحتوى المحلي في عقد مشروع محطة رابغ المستقلة (المرحلة الرابعة) لإنتاج المياه المحلاة

تم استلام العقد الموقع لمشروع التخصيص من الشركة السعودية لشراكات المياه، بتضمين متطلبات المحتوى المحلي، بما يشمل تحقيق نسبة الحد الأدنى المستهدف 40%.

تضمين متطلبات المحتوى المحلي في عقد مشروع تحويل الشعيبة 3 إلى محطات تحلية مياه مستقلة

تم استلام العقد الموقع لمشروع التخصيص من الشركة السعودية لشراكات المياه، بتضمين متطلبات المحتوى المحلي، بما يشمل تحقيق نسبة الحد الأدنى المستهدف 40%.

تضمين متطلبات المحتوى المحلي في عقد مشروع خطوط أنابيب نقل المياه المستقل في الرايس - رابغ

تم استلام العقد الموقع لمشروع التخصيص من الشركة السعودية لشراكات المياه، بتضمين متطلبات المحتوى المحلي، بما يشمل تحقيق نسبة الحد الأدنى المستهدف 40%.

طرح عقد مشروع باصات النقل السريع ذو المسار المحدد (BRT)

تم طرح مشروع التخصيص من هيئة تطوير منطقة المدينة المنورة، بتضمين متطلبات المحتوى المحلي، بما يشمل القائمة الإلزامية، وتحقيق نسبة الحد الأدنى المستهدف 28% في مرحلة النفقات الإنشائية، و43% أول 5 سنوات تشغيلية، و48% للـ5 سنوات التالية والأخيرة.

طرح مشروع جعرانة للخزن الاستراتيجي المستقل للمياه

تم طرح مشروع التخصيص بتضمين متطلبات المحتوى المحلي، بما يشمل تحقيق نسبة الحد الأدنى المستهدف 40%.

طرح مشروع الحاير لمعالجة مياه الصرف الصحي

تم طرح مشروع التخصيص بتضمين متطلبات المحتوى المحلي، بما يشمل تحقيق نسبة الحد الأدنى المستهدف 50%.

طرح مشروع المركز الوطني لتدريب الوسائل الحية والمنافذ الجمركية

تم طرح مشروع تخصيص المركز الوطني لتدريب الوسائل الحية والمنافذ الجمركية لهيئة الزكاة والضريبة والجمارك، بتضمين متطلبات المحتوى المحلي بما يشمل تحقيق نسبة محتوى محلي 38%.

طرح مشروع تطوير محطة الطاقة الشمسية في الربع الخالي

أعلنت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك عن طرح مشروع تطوير محطة الطاقة الشمسية في منفذ الربع الخالي، حيث تم تضمين متطلبات المحتوى المحلي بنسبة حد أدنى 36%.

طرح مشروع الجبيل المرحلة الرابعة والسادسة المستقل لإنتاج المياه

تم طرح مشروع التخصيص بتضمين متطلبات المحتوى المحلي، بما يشمل تحقيق نسبة الحد الأدنى المستهدف 40%.

الاتفاق مع وزارة النقل والخدمات اللوجستية على تضمين خطط لتوطين القوى العاملة في مشروعي تخصيص تابعة لهم

إضافة إلى آلية الحد الأدنى والقائمة الإلزامية تم الاتفاق مع وزارة النقل والخدمات اللوجستية على تضمين خطط لتوطين القوى العاملة في مشروعي تخصيص طريق جدة - جازان وطريق ينبع - الجبيل.

متابعة أعمال المحتوى المحلي

واصلت الهيئة جهودها المكثفة في متابعة أعمال المحتوى المحلي لضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية المرتبطة بتنمية الاقتصاد الوطني، وتضمنت هذه الجهود قياس المحتوى المحلي وتحديد مستهدفاته في منافسات الجهات الحكومية، مع التأكد من دقة طريقة حسابها ومدى قابليتها للتحقيق بما يتوافق مع الاستراتيجيات الوطنية.

بناءً على هذه القياسات والتحليلات، قامت الهيئة بتحديد متطلبات المحتوى المحلي اللازمة لتحقيق تلك المستهدفات، بالإضافة إلى وضع آليات متابعة دقيقة لضمان الالتزام بهذه المتطلبات وفق الأنظمة المتبعة.

من خلال هذه المتابعة المستمرة، ساهمت الهيئة في تعزيز الشفافية والكفاءة في تنفيذ أدوات المحتوى المحلي، مما يضمن أن المشاريع الحكومية تحقق أقصى استفادة من الموارد الوطنية وتساهم في تحقيق أهداف رؤية السعودية 2030.

أبرز الإنجازات:

مراجعة التضمين الصحيح لمتطلبات المحتوى المحلي لـ 3156 منافسة حكومية، بقيمة تتجاوز 120 مليار ريال سعودي أثناء مرحلة الطرح

وذلك لضمان الالتزام والتطبيق الصحيح لمتطلبات المحتوى المحلي، ووفقًا لاختصاص الهيئة النظامي بمراجعة كراسات الشروط والمواصفات للجهات الحكومية.

متابعة متطلبات المحتوى المحلي في الأدوات النظامية الحكومية

تحديث آلية التقييم للجهات عالية الإنفاق، وتطوير آلية تقييم للجهات المنخفضة والمتوسطة الإنفاق

بما يشمل تحديث المعايير الأساسية ومعايير التميز، واستحداث قسم متعلق بتحديد نضج الجهات الحكومية في ممارسات الالتزام وتنمية المحتوى المحلي.

اعتماد وثيقة مستهدفات المحتوى المحلي ومعايير ومؤشرات قياسه

حيث صدرت موافقة مجلس إدارة الهيئة على الوثيقة في منتصف عام 2020م، وابتدت المعاملة رحلتها في مركز الحكومة من ذلك الوقت، لحين اعتمادها بموجب قرار مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (10/45-1/ق) وتاريخ 19/شعبان/1445هـ الموافق 29/فبراير/ 2024م.

احمد المطيري

خدمات الهيئة

عملت الهيئة على تقديم خدمات متكاملة لكافة المستفيدين، تضمن من خلالها تطبيق آليات ومتطلبات المحتوى المحلي، والمساهمة في تنميته، عبر مراكز الدعم والخدمة وتفعيل الموقع الإلكتروني لتسهيل الوصول إليها، مع مراعاة تحسين تجربة المستفيد بصورة مستمرة، حيث ينبع هذا الحرص من اهتمامها الكبير بالتواصل معهم، والالتزام بمنهجيتها الواضحة في خدمتهم، من خلال مراقبة الأداء، والاستجابة السريعة لاحتياجاتهم وتوقعاتهم، والعمل على تطوير حلول مبتكرة لتلبية تلك الاحتياجات بأفضل صورة ممكنة.

كما عملت الهيئة على إطلاق حملة ترويجية لزيادة عدد المستفيدين من خدماتها الإلكترونية المقدمة، حيث حققت:

15+	26,000+	1,500+
مليون ظهور للفئة المستهدفة	زيارة لصفحات الخدمات الإلكترونية على موقع الهيئة	طلب مقدم على الخدمات الإلكترونية

مركز خدمات المستفيدين

خصصت الهيئة هذا المركز لخدمة المستفيدين، حيث يتيح لهم تقديم الشكاوى والاستفسارات والاقتراحات والطلبات عبر قنوات مختلفة، ومتابعة طلباتهم المرفوعة عبر الأنظمة الإلكترونية للهيئة.

كما يمكن للمستفيدين رفع طلباتهم عن طريق الاتصال بالرقم الموحد 19915، والذي يقدم خدماته طوال أيام الأسبوع من الساعة 8:30ص - 4:30م باستقبال الاتصالات والبريد الإلكتروني للمستفيدين والإجابة على استفساراتهم بشكل مباشر أو الرفع بها إلى القطاع الفني المختص، ومتابعة الإجراء وتوثيقه في نظام التذاكر الإلكتروني.

بالإضافة إلى إمكانية رفع الطلبات من خلال الموقع الرسمي للهيئة (أيقونة اتصل بنا – تواصل مع الرئيس التنفيذي)، أو من خلال البريد الإلكتروني الخاص بمركز خدمات المستفيدين CC@lcgpa.gov.sa.

أهداف المركز:

- تحسين تجربة المستفيدين من خلال الاستفادة من آرائهم ومقترحاتهم.
- المشاركة في عملية تصميم الخدمات المقدمة للمستفيدين وتجربتها.
- التأكد من جودة المخرجات قبل الإطلاق النهائي للخدمة.
- إشراك عملاء الهيئة في رحلة التصميم كونهم شريك أساسي.

نظام إدارة علاقات العملاء (CRM):

يستقبل المركز طلبات المستفيدين ويوثقها في نظام إدارة علاقات العملاء CRM، ويقوم بتزويد المستفيد بالمدة المعتمدة لمعالجة طلبة. وحرصًا من الهيئة على التأكد من جودة الإغلاق ورضا المستفيد عن معالجة طلبه، يتم التواصل مع الجميع بعد إغلاق طلباتهم ورصد مستوى الرضا والرفع به بالتقرير الشهري لسعادة الرئيس التنفيذي.

منصة الخدمات الإلكترونية

تعمل الهيئة من خلال موقعها الإلكتروني على تقديم مختلف الخدمات المتعلقة بالمحتوى المحلي لكافة المستفيدين من القطاعين الحكومي والخاص، عبر صفحة موحدة تستعرض تفاصيلها، وآلية الاستفادة منها، بطريقة سهلة وميسرة.

أبرز خدمات المنصة:

إصدار شهادة المحتوى المحلي

تهدف إلى قياس نسبة المحتوى المحلي في المنشآت، وتمكينهم من إصدار شهادة المحتوى المحلي، حيث تستهدف إجراءات القياس عناصر المحتوى المحلي، وهي: السلع والخدمات، وإهلاك الأصول، وتعويضات العاملين، وتطوير القدرات.

إصدار نسبة المحتوى المحلي المستهدفة

تهدف إلى تمكين القطاع الخاص من إصدار وثيقة النسبة المستهدفة والمشاركة في المنافسات عالية القيمة المنطبق عليها شرط تقديم نسبة المحتوى المحلي المستهدفة.

إضافة منتج في القائمة الإلزامية

تهدف إلى تمكين الجهات الحكومية والقطاع الخاص من تقديم طلب إضافة منتج إلى القائمة الإلزامية للمنتجات الوطنية.

تسجيل مصنع أو مزود خدمة

تهدف إلى تمكين المصانع ومزودي الخدمات المحليين والخليجيين من طلب إضافة منشآتهم إلى قائمة المصادر الوطنية لمنتجات القائمة الإلزامية، والتي تصدرها وتحدثها الهيئة بشكل دوري.

استثناء منتج من القائمة الإلزامية

تهدف إلى تمكين المستفيدين من الجهات الحكومية بتقديم طلب استثناء أحد منتجات القائمة الإلزامية لمشروع محدد.

طلب توطين صناعة ونقل معرفة

تهدف إلى تمكين الجهات الحكومية والمستثمرين من طلب التعاقد على توطين الصناعة ونقل المعرفة وتنفيذ الأنشطة الخاصة بها، وتتيح للراغبين من القطاعين الحكومي والخاص مشاركة الفرص مع الهيئة لدراستها.

الفرص الاستثمارية لتوطين الصناعة ونقل المعرفة

تهدف إلى تقديم فرص توطين الصناعة ونقل المعرفة للمستثمرين المحليين والأجانب، وإتاحة معرفة فرص التوطين التي تستهدفها الهيئة، وإمكانية المشاركة بها.

مبادرة تحفيز المصانع الصغيرة والمتوسطة لإصدار شهادة المحتوى المحلي

تهدف إلى تشجيع المنشآت الصناعية المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر على إصدار شهادة المحتوى المحلي، والمساهمة في تحقيق مستهدفات المحتوى المحلي؛ من خلال تغطية المقابل المالي لتكلفة تدقيق المحتوى المحلي أو جزء منها المقدمة لهم من مكاتب التدقيق.

الاستعلام عن نسبة المحتوى المحلي

تهدف إلى عرض مشاركة نسبة المحتوى المحلي المعتمدة لجميع الشركات التي تسمح بمشاركة نسبها.

التحقق من شهادة المحتوى المحلي ووثيقة النسبة المستهدفة

تهدف إلى التحقق من شهادة المحتوى المحلي ووثيقة النسبة المستهدفة المستخرجة من الهيئة.

مركز التميز

تقوم منهجية الهيئة في قياس خدماتها وتقييمها على عدد من الأدوات وفق ما يصدر عن المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة "أداء"، من تقارير حول تجربة المستفيد أو من خلال أدوات قياس تجربته التي تطبقها الجهة ذاتيًا بما يتواءم مع منهجية المركز، وذلك حرصًا على جودة الخدمات المقدمة ومواصلة تطويرها.

الفئة الذهبية من علامة صناعة سعودية

عملت الهيئة بالتعاون مع هيئة تنمية الصادرات السعودية على تضمين متطلبات المحتوى المحلي ضمن برنامج صنع في السعودية، وذلك لتمييز المنتجات المساهمة في تنمية المحتوى المحلي؛ بما ينعكس على توجيه القوة الشرائية للأفراد نحوها، وذلك من خلال إضافة مسار لتنمية المحتوى المحلي للمشاركين في البرنامج.

ويساهم هذا التعاون في تحقيق أهداف البرنامج المتوائمة مع برنامج تطوير الصناعات الوطنية والخدمات اللوجستية -أحد برامج رؤية السعودية -2030؛ لتحفيز الصناعات المحلية، وتشجيع المستهلكين على شراء السلع المحلية، وتنمية وتعزيز صادرات المملكة إلى الأسواق العالمية.

آلية التطبيق

توضيح مستويات المحتوى المحلي في المنتج أو الخدمة حسب الفئة الذهبية، والتي تمثل إجمالي إنفاق الجهة على العناصر السعودية من الكوادر المحلية والأصول والبحث والتطوير والمواد الأولية المستخدمة في صناعة هذا المنتج أو تقديم هذه الخدمة؛ بما يساهم في تحفيز القطاع الخاص على تطبيق متطلبات المحتوى المحلي في أعمالهم.

الفئة الذهبية من علامة صناعة سعودية

طورت الهيئة بالتعاون مع برنامج "صنع في السعودية" علامة ممتدة توضح مستوى مساهمة منتجات وخدمات الشركات الحاصلة على العلامة في تنمية المحتوى المحلي، حيث تعتبر امتدادًا لعلامة صنع في السعودية الرئيسية، ومن خلالها يمكن للشركات الحاصلة على العلامة الرئيسية أن تطلب الترقية للعلامة الذهبية في حال تحقيق المتطلبات والمعايير المحددة، وذلك للاستفادة من المحفزات المقدمة عند استحقاق الحصول عليهما.

وتُعد العلامة إثباتًا لمساهمة القطاع الخاص في تنمية المحتوى المحلي بمختلف مكوناته، والتي تُمثل إجمالي إنفاق الشركة على العناصر السعودية من الكوادر المحلية والأصول والبحث والتطوير والمواد الأولية المستخدمة في صناعة هذا المنتج أو تقديم هذه الخدمة.

كما بدأت أعمال فئة العلامة الذهبية منذ طرح مشروع دراسة "الفئة الذهبية من علامة صناعة سعودية" لدى الهيئة، ويتم المواءمة بشكل دوري مع البرنامج لتفعيل مسارات العلامة، حيث تم الإطلاق والتواصل المباشر مع الفئات المستهدفة، وتم الإطلاق والإعلان الخارجي خلال منتدى المحتوى المحلي 2024 لعينة محددة من أعضاء البرنامج إلى حين اكتمال أعمال بقية مسارات العمل.

أهداف الفئة الذهبية:

- توجيه القوة الشرائية للأفراد نحو المنتجات والخدمات المساهمة في تنمية المحتوى المحلي.
- تحفيز القطاع الخاص على تنمية المحتوى المحلي وتطبيقه ضمن أعمال المنشأة.
- تمكين المنتجات والخدمات الوطنية ذات المساهمة في المحتوى المحلي.
- تمييز مستوى مساهمة المنشأة في تنمية المحتوى المحلي وعناصره.

معايير ومتطلبات الحصول على الفئة الذهبية:

- تحقيق متطلبات الانضمام لبرنامج صنع في السعودية (العلامة الرئيسية).
- تقديم شهادة محتوى محلي مدققة للمصنع.

إضافة إلى أحد الخيارات التالية:

أن تكون المنشأة ضمن أعلى 10% من المنشآت الحاصلة على شهادة المحتوى المحلي في القطاع الذي تنتمي له، وأعلى من المتوسط الفعلي للقطاع الذي تنتمي له.

أو أن يكون إنفاق المنشأة على عنصر بناء القدرات (البحث والتطوير، تدريب السعوديين، تطوير الموردين) أعلى من 0.3 % من إجمالي إنفاق الشركة.

الركيزة الرابعة: ذكاء الأعمال

أطلقت الهيئة ركيزة "ذكاء الأعمال" كإحدى الركائز الاستراتيجية المستحدثة التي تهدف إلى توفير وإتاحة البيانات والقدرات التحليلية لدعم اتخاذ القرار.

تُعد هذه الركيزة خطوة استراتيجية نحو تحسين عملية اتخاذ القرارات من خلال توفير وإتاحة البيانات الدقيقة والقدرات التحليلية المتقدمة للجهات الحكومية والخاصة؛ مما يعكس التزام الهيئة بتحديث أدواتها واستراتيجياتها لضمان تحقيق الأهداف الوطنية بكفاءة وفعالية.

ومن خلال تطوير أدوات تحليلية متقدمة ومنصات بيانات شاملة، نجحت الهيئة في تمكين مختلف الجهات من الوصول إلى معلومات موثوقة تسهم في تحسين فعالية الأدوات والإجراءات التي تهدف إلى تنمية المحتوى المحلي.

محتويات إنجازات ركيزة ذكاء الأعمال:

إتاحة البيانات.

إتاحة البيانات

سجلت الهيئة إنجازات ملحوظة في إتاحة البيانات، من خلال تعزيز الوصول إلى المعلومات والبيانات المهمة، مما يسهم في تحسين اتخاذ القرارات الاستراتيجية والتشغيلية. وقد تم تطبيق أساليب مبتكرة في جمع وتحليل البيانات، مما يوفر رؤية دقيقة وشاملة تساعد في تحقيق الأهداف بكفاءة. كما يساهم هذا التوجه في تعزيز الشفافية والتعاون بين مختلف القطاعات، مما يفتح المجال لاستثمار الفرص وتحقيق نتائج أفضل في إطار رؤية استراتيجية مستدامة.

أبرز الإنجازات:

تحقيق نسبة 93% في توفير البيانات للمستفيدين.

إصدار النسخة الثانية من تقرير أثر سياسات وأدوات المحتوى المحلي.

50 مصدر بيانات جديد
من الجهات الحكومية والشركات المملوكة للدولة فيما يخدم أعمال الهيئة حتى نهاية العام.

تفعيل أداة الذكاء الاصطناعي
لتصنيف منتجات شهادات المحتوى المحلي، عن طريق إطلاق الأداة بتصنيف UNSCPC، وهو معيار عالمي ومفتوح ومتعدد القطاعات يهدف لإيجاد نظام تصنيف دقيق وفعال ومرن.

الركيزة الخامسة: التميز

حققت الهيئة إنجازات بارزة ضمن ركيزة التميز، والتي تركز على تطوير الفعالية الداخلية وتعزيز الابتكار داخل الهيئة، بالإضافة إلى تحسين جاذبية بيئة العمل والتقدم الرقمي.

من خلال تطبيق أفضل الممارسات المؤسسية، نجحت الهيئة في رفع مستوى الكفاءة التشغيلية وتحفيز الابتكار بين كوادرها، مما أدى إلى تحسين جودة الأداء وتحقيق نتائج ملموسة.

كما شهدت الهيئة تقدمًا ملحوظًا في تعزيز بيئة العمل لتكون أكثر جاذبية وتحفيزًا للموظفين، مع مواصلة جهودها في التحول الرقمي لتبني أحدث التقنيات التي تسهم في تحقيق أهدافها الاستراتيجية بكفاءة أعلى.

محتويات إنجازات ركيزة التميز:

- توفير بيئة عمل جاذبة
- تحقيق التميز المؤسسي
- تمكين التحول الرقمي والابتكار

نحو مستقبل مستدام

توفير بيئة عمل جاذبة

حرصت الهيئة على توفير بيئة عمل جاذبة تساهم في تعزيز الرضا الوظيفي ورفع مستوى الاندماج بين الموظفين، من خلال العمل على إطلاق حملات توعوية، بالإضافة إلى تنظيم فعاليات خاصة للاحتفال بالأيام الوطنية والعالمية، وذلك بهدف تعزيز روح الانتماء والتعاون. كما ركزت الهيئة على دعم اندماج الموظفين في بيئة العمل، عبر تقديم برامج تهدف إلى تحسين التواصل الداخلي وتطوير المهارات، مما يسهم في خلق بيئة عمل محفزة تساهم في تحقيق أهداف الهيئة الاستراتيجية.

أبرز الإنجازات:

إطلاق حملة رفع الوعي باستراتيجية الهيئة

تزامنًا مع تحديث الهيكل التنظيمي، والتعريف بالأهداف الاستراتيجية للهيئة، حيث تم إقامة جناح تعريفي شامل على معلومات حول التحديث ومخرجات تفاعلية مع المنسوبين حول استراتيجية الهيئة.

المشاركة في المناسبات الوطنية والأيام العالمية

احتفاء بها مع منسوبي الهيئة، بالإضافة إلى الأيام العالمية التي لها أثر على المنسوبين والمجتمع، مثل يوم الأمن السيبراني، وشهر التوعية بسرطان الثدي.

إقامة لقاء التحول

ضمن سلسلة من اللقاءات الداخلية مع أصحاب معالي ورؤساء تنفيذيين، يستهدف المنسوبين ويهدف إلى إثراء رحلتهم العملية والمعرفية.

إقامة حملات رفع الوعي متنوعة

بهدف رفع وعي المنسوبين حول موضوعات مختلفة ومتنوعة، تشمل التعريف بالمهام والإدارات الداخلية، المواضيع العامة، كل ما يتعلق بالمحتوى المحلي محليًا ودوليًا.

تفعيل المشاركات المجتمعية

من خلال إشراك المنسوبين في العديد من الأعمال التطوعية والخيرية التي تعود بالنفع للفرد والمجتمع، مثل إغلاق حالة في منصة إحسان، والتبرع بالدم.

دعم الاندماج الوظيفي

عبر إقامة عدد من المخرجات التفاعلية وإشراك المنسوبين فيها بهدف دعم الاندماج الوظيفي وتوفير بيئة عمل جاذبة للمنسوبين، مثل الحفل السنوي للهيئة، وإفطار رمضان، وإقامة بطولات داخلية وخارجية كالبادل والشطرنج والمشاركة بماراثون الرياض.

SAB
RIYADH MARATHON
A RACE FOR ALL
FAN ZONE
SPORTS FOR ALL
2024

تحقيق التميز المؤسسي

واصلت الهيئة مساعيها لتحقيق التميز المؤسسي على كافة نطاقات عملها المتنوعة، مركزةً على رفع مستوى جودة الإجراءات والأعمال، ومن خلال تطبيق معايير عالية للجودة وتحسين العمليات الداخلية؛ نجحت في تحقيق تقدم ملموس نحو التميز المؤسسي.

هذه الجهود شملت تطوير آليات العمل، وتعزيز الكفاءة التشغيلية، وضمان الالتزام بأفضل الممارسات المؤسسية؛ مما أسهم في تعزيز قدرة الهيئة على تحقيق أهدافها الاستراتيجية بكفاءة وفعالية، ودعم مسيرتها في تنمية المحتوى المحلي.

أبرز الإنجازات:

توثيق أكثر من 670 إجراء في الهيئة بشكل تراكمي، وفق أفضل الممارسات المحلية والعالمية، وبما يتماثل مع الأنظمة الإدارية ومعايير الجودة.

الحصول على 3 شهادات مختلفة في الجودة والتميز المؤسسي، بما يعكس أداء الهيئة المواكب للمعايير العالمية، وهي: شهادة نظام الإدارة البيئية، وشهادة علاقات العمل التعاونية، وشهادة الصحة والسلامة المهنية.

تحقيق نسبة 84% في مؤشر الالتزام بتنفيذ مبادرات الهيئة حسب الخطط الزمنية المعتمدة.

الوصول إلى نسبة 108% في مؤشر تحقيق الهيئة لمستهدفاتها الاستراتيجية خلال فترة القياس.

تمكين التحول الرقمي والابتكار

عززت الهيئة جهودها في مجال التحول الرقمي، مواصلةً التزامها بتمكين هذا التحول من خلال إطلاق مجموعة من الخدمات والمنصات والبرامج الإلكترونية، حيث أسهمت هذه المبادرات الرقمية بشكل كبير في تسهيل إجراءات الأعمال داخل الهيئة وخارجها؛ مما أدى إلى تحسين الكفاءة التشغيلية وتوفير الوقت والجهد.

ومن خلال هذه التحسينات التقنية، أصبحت الهيئة أكثر قدرة على تقديم خدماتها بشكل سريع وفعال، بما يدعم تحقيق أهدافها الاستراتيجية ويسهم في تنمية المحتوى المحلي.

أبرز الإنجازات:

تحقيق نسبة 76.6% في مؤشر نسبة التحول الرقمي للهيئة

وفق ضوابط تقييم هيئة الحكومة الرقمية، وذلك بهدف تمكين تحول الهيئة وتطوير أدائها الرقمي بشكل مستمر، في سبيل الوصول إلى هيئة رقمية متكاملة.

إطلاق أتمتة الأعمال مع هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية لمراجعة الكراسات عالية القيمة

وهو تكامل تقني على منصة اعتماد، يمكِّن الهيئة من استلام ومراجعة الكراسات عبر المنصة بدلًا من البريد الإلكتروني؛ مما يحسِّن من العمليات التشغيلية بين الهيئتين ويسرع وتيرة الأعمال.

أتمتة إجراءات خدمة إدراج منتج في القائمة الإلزامية - إضافة مصنع - إعلان فرصة توطين

وذلك ضمن أعمال تحسين الخدمات الإلكترونية للهيئة، من خلال استحداث آليات مؤتمتة وذلك بربط بيانات مقدم الطلب بقواعد بيانات الواردات وعدد من الحقول لتقليل الأعمال والدراسات اليدوية.

إطلاق مشروع تصميم وتطوير وتشغيل نظام إدارة المحتوى الإلكتروني والمعرفة وإدارة سير وتدفق الأعمال والأرشفة

تضمن ذلك فتح طلبات الإعارة للنظام، وتضمين تقييم رضا المستفيدين إلى الخدمة لضمان استمرارية رضا المستخدمين على الأنظمة، حيث تم أرشفة 59,218 وثيقة.

لوحة معلومات الخطط التنفيذية

ضمن العمل على أتمتة كل ما يخص الخطط التنفيذية الخاصة بكل قطاعات الهيئة؛ مما كان له الأثر الكبير بمتابعة أعمال القطاعات بشكل مؤتمت وسلس، بنسبة استخدام 100%.

إطلاق لوحة معلومات خاصة بتطوير وتحسين الخدمات لمتابعة مستوى التقدم في إنجاز مستوى الأتمتة.

نقل جميع الجداول إلى بيئة البيانات الجديدة

الانتهاء من العمل على بناء مستودع تقني جديد، ونقل جميع قواعد البيانات من مستودع البيانات السابق إلى المستودع التقني الجديد "بحيرة البيانات". بالإضافة إلى تهيئة قواعد بيانات جديدة لاستقطاع جميع البيانات الخارجية الداعمة لمؤشرات الهيئة.

تحسين وتطوير نظام المراسلات الإدارية

وهو نظام يوفر تداول ومعالجة المعاملات إلكترونيًا بين الوحدات الإدارية المختلفة، ويتميز بالاحترافية والجودة العالية وأعلى درجات السرية والأمان في كافة الوثائق والمعاملات.

تحسين وتطوير منصة إدارة المشاريع

وهو نظام يوفر سهولة تتبع المشاريع بين الإدارة المعنية، وفقًا لمتطلبات إدارة المشاريع ونماذجها، ومبني على أساس الموافقات بين الإدارات وسهولة تتبعها.

تحسين وتطوير الخدمات الإلكترونية (Low Code Platform) – المرحلة الثانية

بما يشمل استخدام أحدث التقنيات الخاصة بنظم LOWCODE، والتي تساعد بتسريع وتيرة تطوير الخدمات، وهي من المشاريع التشغيلية لتقنية المعلومات وتطوير منصة التطوير وآلية التعامل مع المتطلبات الفنية، حيث تم العمل على استبدال منصة الخدمات الإلكترونية وإطلاقها، بالإضافة إلى إطلاق خدمات إضافية.

إطلاق أداة الذكاء الاصطناعي لتصنيف منتجات شهادات المحتوى المحلي بتصنيف UNSCPC

لحل صعوبات تحليل بيانات المنتجات المتوفرة في شهادات المحتوى المحلي وذلك بسبب عدم تصنيفها، حيث تم بناء أداة باستخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي لتصنيف منتجات شهادات المحتوى المحلي بتصنيف UNSCPC؛ مما مكّن قطاعات الأعمال من تحليل بيانات المنتجات المتوفرة في شهادات المحتوى المحلي بكفاءة عالية.

التوسع في مصادر البيانات

من خلال البحث عن مصادر بيانات جديدة من الجهات الحكومية والشركات المملوكة للدولة فيما يخدم أعمال الهيئة وإتاحتها للمستفيدين، إضافة إلى زيادة عدد المصادر للبيانات من العام الماضي حتى العام الحالي لتصبح 77 مصدرًا تتمثل في مجموعات البيانات التي تخدم الهيئة.

رفع معدلات الابتكار في الأعمال

عملت الهيئة على تفعيل إطار إدارة الابتكار المؤسسي، والعمل بإجراءاته لتطبيقه بشكل منظم، من خلال المواءمة مع أبرز المتطلبات الوطنية المتعلقة بالابتكار، كما يتم استقبال الأفكار من خلال مصادر لتوليد الأفكار الابتكارية من كافة المعنيين لاستهداف الأفكار المتوائمة مع استراتيجية الهيئة ودورها ومبادراتها، وعملياتها وأنشطتها التشغيلية، ومتطلبات منظومة المحتوى المحلي، وتوقعات ومتطلبات موظفيها، من خلال مسارات الابتكار المؤسسي المحددة التي تضمن تغطية هذه الجوانب، حيث حصرت الهيئة 132 فكرة ابتكارية عبر قنوات الابتكار المشمولة في الإطار، اجتاز 13% منها في الحزم السابقة، بهدف تطوير وإعداد الخطط والبرامج المتعلقة بالتحول إلى جهة رائدة في مجال التطبيقات الرقمية، ورفع معدلات الابتكار في الأعمال.

أبرز الإنجازات:

139
فكرة

115
فكرة من ساحة الابتكار

16
فكرة من مركز خدمات المستفيدين

8
فكرة من لوكل ثون

توزيع الأفكار الابتكارية على المسارات:

%28
فكرة في مسار المحتوى المحلي

%23
فكرة في الأنشطة والفعاليات

%17
فكرة في مسار الخدمات

%9
أفكار في مسار تنمية الإيرادات

%9
أفكار في التحول الرقمي

%7
أفكار في الإجراءات والعمليات التشغيلية

%7
أفكار أخرى

الأنشطة الاجتماعية والمؤتمرات والجوائز العالمية والمحلية

واصلت الهيئة جهودها الفعالة في تعزيز حضورها الاجتماعي والمهني من خلال المشاركة في عدد من المؤتمرات والمعارض التي تعكس تطبيق والتزام الهيئة بأعلى معايير الجودة والتميز بالتماشي مع مهامها وأهدافها الاستراتيجية.

لم تقتصر هذه المشاركات على تعزيز الوعي بمبادرات الهيئة فقط، بل أسهمت أيضًا في تبادل الخبرات والمعارف مع مختلف الجهات المحلية والدولية، كما حققت الهيئة نجاحات ملموسة من خلال الحصول على عدة جوائز وتقديرات، تعكس التزامها المستمر بالتطوير والنمو والتميز في كافة مجالات عملها.

هذه الإنجازات تعزز من مكانة الهيئة كجهة رائدة في تعزيز المحتوى المحلي، وتؤكد سعيها الدؤوب لتحقيق أهداف وتطلعات رؤية السعودية 2030.

الجوائز والشهادات:

3 شهادات جودة في عدة مجالات

- ISO 14001 — نظام الإدارة البيئية
- ISO 44001 — علاقات العمل التعاونية
- ISO 45001 — الصحة والسلامة المهنية

شهادة الاعتماد من المؤسسة الأوروبية للجودة "EFQM"، والتي تعكس تطبيق والتزام الهيئة بأعلى معايير الجودة والتميز

3 جوائز حصلت عليها الهيئة في مجال الاتصال والتسويق

- THE CREATIVE EXCELLENCE AWARDS
- MUSE CREATIVE AWARDS
- SCA SUMMIT CREATIVE AWARD

تقييم 100% في نسبة الالتزام بمشروع التحول لأساس الاستحقاق المحاسبي، الصادر من مركز الاستحقاق المحاسبي بوزارة المالية.

تحقيق درجة 85% في قياس أداء الجهة ومدى التزامها بالأوامر السامية ومتطلبات المركز السعودي لكفاءة الطاقة.

ورش العمل:

24 ورشة عمل تعريفية بلوائح وآليات تفضيل المحتوى المحلي، والتي تسهم في رفع الوعي لدى منسوبي الجهات الحكومية لتطبيق الآليات في المنافسات والمشتريات الحكومية.

67 ورشة عمل تعريفية بلوائح وآليات تفضيل المحتوى المحلي، والتي تسهم في رفع الوعي لدى منسوبي شركات القطاع الخاص.

ورشة عمل تعريفية بضوابط المحتوى المحلي، والتي تسهم في رفع الوعي لدى منسوبي الشركات المملوكة للدولة.

ورشة عمل توعوية تستهدف فئة الأفراد، والتي تسهم في رفع الوعي بمفهوم المحتوى المحلي وأهميته والتعريف بالهيئة ودورها في المساهمة بنمو المحتوى المحلي في المملكة.

المشاركات والفعاليات:

102 مشاركة في أهم المعارض والمؤتمرات المحلية والعالمية، سواء عن طريق المشاركة بجناح خاص للهيئة لعرض خدماتها ومبادراتها والتعريف بها، أو مشاركة قيادات الهيئة كمتحدثين في هذه المؤتمرات.

ملتقى بنك التنمية الاجتماعية، ملتقى فرصتي، منتدى صندوق الاستثمارات العامة والقطاع الخاص، أسبوع الصناعة الدولي، ملتقى روشن، معرض سعودي فود، مؤتمر MachinEdge الأول بألمانيا، ملتقى بيان، مؤتمر الزكاة والضريبة والجمارك.

54 فعالية بين زيارات واجتماعات لسعادة الرئيس التنفيذي والإدارة التنفيذية

زيارة لجمهورية أوزباكستان بقيادة سعادة نائب الرئيس التنفيذي للشراكات وبناء القدرات، حيث زار وفد من الهيئة مقر وزارة الطاقة في جمهورية أوزبكستان، لمشاركة الخبرات واستعراض آليات المحتوى المحلي بشكل مفصل.

أبرز الأعمال المرتبطة ببرامج رؤية السعودية 2030

لعبت الهيئة دورًا محوريًا في تحقيق مستهدفات برامج رؤية السعودية 2030، من خلال تنفيذ سلسلة من المبادرات والمشاريع التي تتماشى مع أهداف الرؤية الطموحة.

ركزت الهيئة على تعزيز المحتوى المحلي وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة، بما يسهم في تنويع الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على الواردات. وعبر العمل المتكامل مع مختلف البرامج الوطنية، ساهمت الهيئة في تحقيق تقدم ملموس في العديد من المجالات الاستراتيجية.

أبرز الأعمال:

- اكتمال الأعمال لمبادرة تحديد مستهدفات المحتوى المحلي في المشتريات الحكومية.
- اكتمال الأعمال لمبادرة تطوير وإطلاق جائزة المحتوى المحلي.
- الانتهاء من تطوير برنامج المحتوى المحلي في قطاع التعدين.
- الانتهاء من تطبيق التصنيف في عدد من أنظمة ومنصات المشتريات الحكومية.
- حصر المشتريات المحلية والخارجية للمشاريع الحكومية المستقبلية لبرامج الرؤية، حيث تم التواصل مع برامج الرؤية كل على حده، وحصر بياناتها، والعمل عليها فيما يخدم أعمال الهيئة.
- اكتمال الأعمال لمبادرة وضع متطلبات المحتوى المحلي في المشتريات الحكومية لقطاع التعدين.
- اكتمال الأعمال لمبادرة وضع نظام تصنيف موحد وإعداد استراتيجية للتنفيذ.
- الانتهاء من إقامة جائزة المحتوى المحلي بنسختها الثانية وتكريم الفائزين.
- المتابعة مع ممثلي برامج تحقيق الرؤية لقياس نسبة المحتوى المحلي في إنفاق البرامج، من خلال مشاركة نموذج القياس المخصص وفق المنهجية المحددة، والتحقق من اكتمال البيانات المرتبطة بالمنافسات المرساة لدى البرامج لسنة القياس، ومشاركة النماذج المكتملة داخليًا للتدقيق والاعتماد، والمواءمة مع البرامج حول النسب المحققة. حيث تم قياس المؤشر لعام 2023م، وبلغت نسبة المحتوى المحلي في إنفاق برامج تحقيق الرؤية 43%.

الفرص والعوامل المساعدة على تحقيقها

ركزت الهيئة خلال عام 2024م على دراسة الإمكانات المحلية على مستوى القطاعات المختلفة، بهدف تحديد فرص التطور والتنمية التي تسهم في تعزيز المحتوى المحلي. ومن خلال تقييم شامل للقطاعات، سعت الهيئة إلى تحديد التحديات التي تواجه المحتوى المحلي والعمل على معالجتها بشكل فعال، حيث تهدف هذه الجهود إلى تطوير آليات المحتوى المحلي والارتقاء بالمشتريات الحكومية بما يتماشى مع أهداف التنمية الاقتصادية للمملكة، وتحقيق رؤية السعودية 2030.

إن فهم هذه الفرص والعوامل المساعدة على تحقيقها يمكّن الهيئة من دفع عجلة النمو المستدام وتحقيق أهدافها الاستراتيجية بفاعلية.

أبرز الفرص والعوامل المساعدة على تحقيقها:

دراسة تحديث استراتيجية الهيئة 2024 - 2028م

يستهدف المشروع تحديث الرؤية والرسالة بما يتوافق مع التطورات الوطنية والداخلية بالإضافة إلى التغيرات الاقتصادية، حيث يتم اتباع أفضل الممارسات والتي تمر بعدد من المراحل ابتداءً من التقييم ومن ثم التحليل وتحديد التوجهات، وبالتالي تصميم مكونات الاستراتيجية حسب التوجهات المحددة، وأخيرًا العمل على تفصيل للاستراتيجية بجميع أبعادها، كما تتخلل مراحل المشروع عدد من الاجتماعات وورش العمل مع مختلف أصحاب المصلحة.

إبرام اتفاقيات تعاون مع القطاعين العام والخاص

لتنمية المحتوى المحلي، ورفع الموثوقية في تطوير سلاسل الإمداد الوطنية، والتعاون مع الجهات المستثناة والجهات غير الربحية لتضمين متطلبات المحتوى المحلي.

إنجاز خارطة طريق التميز المؤسسي وتمكين التحول الرقمي

حيث تعمل الهيئة بشكل مستمر على تطوير إجراءاتها وأعمالها الداخلية، وإنجاز مشاريعها التقنية كجزء أساسي لتمكينها من تحقيق مستهدفاتها.

رفع الوعي بأهمية المحتوى المحلي وأثره الاقتصادي

عبر عمل الهيئة المستمر على تفعيل أنشطة التواصل؛ لرفع وعي الفئات المستهدفة بأهمية المحتوى المحلي.

03

ثالثًا: نظرة عامة على الوضع الراهن للهيئة

الهيكل التنظيمي

صممت الهيئة هيكلها التنظيمي لعام 2024م بعد دراسة ومراجعة أفضل الممارسات المعمول بها، بحيث يمكّنها من تحقيق مستهدفاتها الاستراتيجية المحدثة، ويضمن ترتيب العلاقات بين القطاعات التنفيذية المختلفة داخل الهيئة؛ لتكون منطلقًا في تحديد الاحتياج من الكوادر البشرية حسب اختصاصها ومهامها.

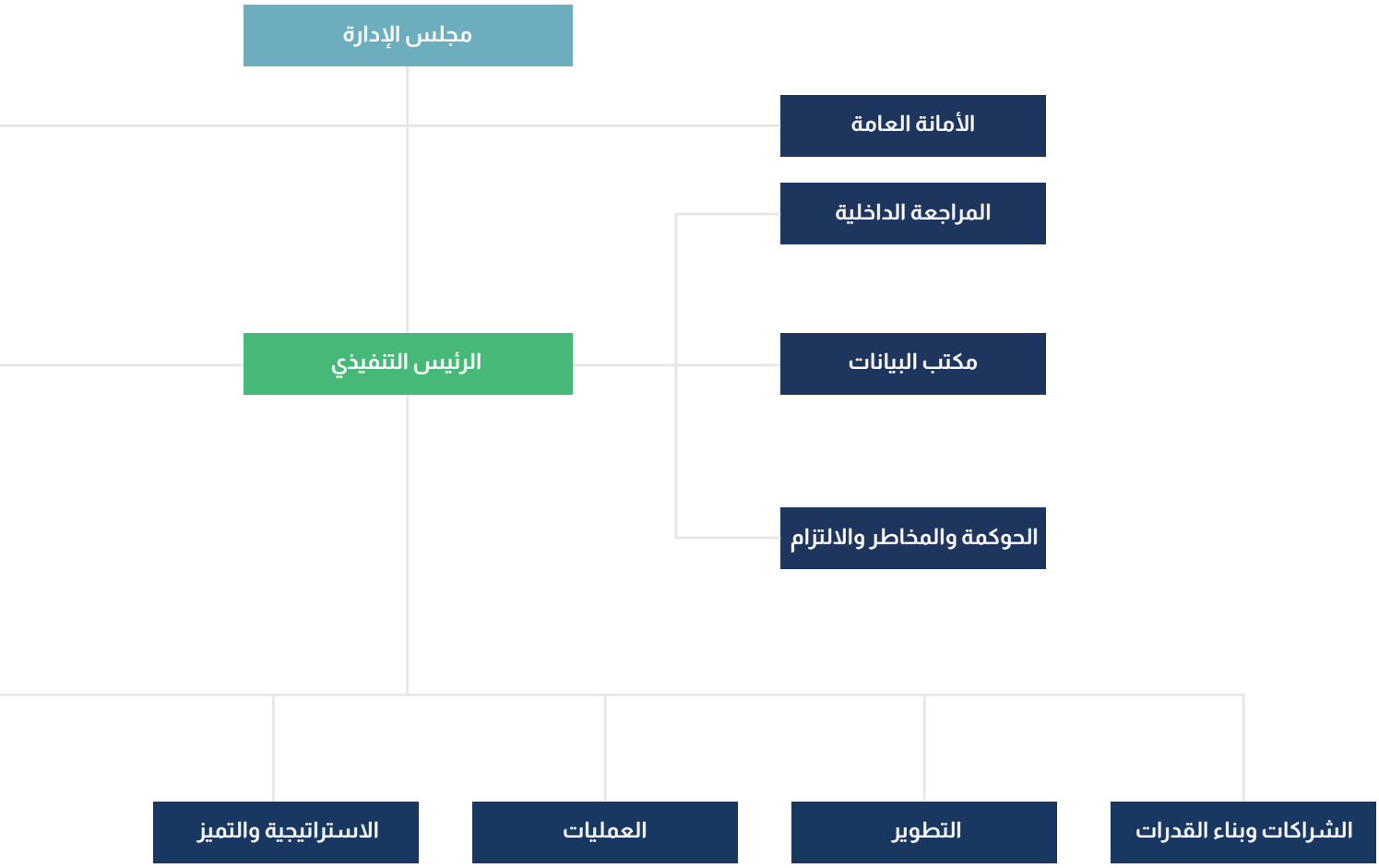

مكتب رئيس مجلس الإدارة

مكتب الرئيس التنفيذي

دعم اتخاذ القرار

الخدمات المشتركة

الشؤون القانونية والتشريعية

التواصل المؤسسي

مجلس الإدارة:

يضم مجلس إدارة الهيئة 11 عضوًا يمثلون عددًا من الجهات الحكومية ومن المتخصصين ذوي الخبرة، إضافةً إلى رئيس المجلس الذي يتم تعيينه بأمر ملكي، حيث تم إعادة تشكيل المجلس بعد انتهاء دورته الأولى بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (665) بتاريخ 20/ رمضان/1444هـ الموافق 11/أبريل/2023م. كما تتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية العامة والاستقلال المالي والإداري، بما يترتب على ذلك ارتباطها مع المجلس تنظيميًا برئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.

معالي الأستاذ
بندر بن إبراهيم الخريف
رئيسًا للمجلس

معالي الأستاذ
فيصل بن فاضل الإبراهيم
ممثل عن وزارة الاقتصاد والتخطيط - عضوًا

معالي المهندس
أحمد بن عبدالعزيز العوهلي
ممثل عن الهيئة العامة للصناعات العسكرية - عضوًا

معالي الدكتور
سعد بن عثمان القصبي
ممثل عن الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة - عضوًا

معالي المهندس
خليل بن إبراهيم بن سلمه
ممثل عن وزارة الصناعة والثروة المعدنية - عضوًا

سعادة الأستاذ
عبدالرحمن بن عبدالله السماري

الرئيس التنفيذي لهيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية - عضوًا

سعادة المهندس
عبدالرزاق بن صبحي العوجان

ممثل عن وزارة المالية - عضوًا

سعادة المهندس
فؤاد بن محمد موسى

ممثل عن وزارة الطاقة - عضوًا

سعادة الدكتور
صالح بن مبروك العديني

ممثل عن مكتب التوطين وميزان المدفوعات - عضوًا

سعادة الأستاذ
عبدالكريم بن إبراهيم النافع

من المتخصصين وذوي الخبرة - عضوًا

سعادة الأستاذ
عبدالعزيز بن عبدالرحمن السويلم

من المتخصصين وذوي الخبرة - عضوًا

سعادة المهندس
مساعد بن سليمان العوهلي

من المتخصصين وذوي الخبرة – عضوًا

04

الخاتمة

ختامًا، يأتي هذا التقرير السنوي ليعكس جهود الهيئة خلال عام 2024م، حيث تم إعداده تحقيقًا لمتطلبات نظام مجلس الوزراء، بهدف توثيق الإنجازات واستعراض الأعمال التي قامت بها الهيئة ضمن استراتيجيتها المحدثة لتنمية المحتوى المحلي، بما يتماشى مع تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030 وتطلعات القيادة الرشيدة.

وتعكس الإنجازات المستعرضة في هذا التقرير الجهود المستمرة التي بذلتها الهيئة خلال العام المنصرم لتحقيق أهدافها الاستراتيجية وتعزيز المحتوى المحلي في مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث كانت نتاج تعاون مثمر مع القطاعين الحكومي والخاص، بالإضافة إلى دور الشركات المملوكة للدولة والأفراد؛ مما أسهم في تحقيق نتائج ملموسة، وذلك من خلال المبادرات والبرامج التي تم تنفيذها لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية، واستغلال الفرص المتاحة لتطوير وتحفيز المحتوى المحلي.

إن هذا التقرير لا يعكس فقط إنجازات العام الماضي، بل يمثل أيضًا خطوة نحو تحقيق الأهداف المستقبلية وفقًا لاستراتيجية الهيئة المحدثة، مما يعزز من دورها في تمكين الاقتصاد الوطني وتحقيق رؤية السعودية 2030.

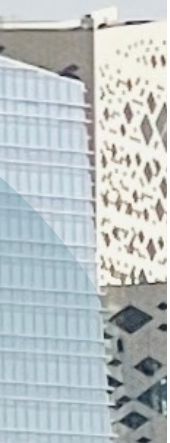

هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية

مدينـة الملك عبدالله المالية (كافد)، الرياض
المملكة العربية السعودية